



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة

دراسة المعيار الدولي IFRS 3 في البيئة الجزائرية – دراسة
مقارنة بين SCF و IFRS 3

إشراف الدكتور:

ضيف الله محمد الهادي

من إعداد الطلبة:

> العلمي فرحات

> محمود تليلي

> غندير عون عبد الله

> عبد الرزاق تومي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ	زين يونس
مشرفا ومقررا	أستاذ	ضيف الله محمد الهادي
مقيما	أستاذ محاضر - أ-	العبيسي علي

السنة الجامعية: 2022/2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

اهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين 'حفظهما الله' وامدهما بوافر الصحة.

ن الى جميع اخوتي واخواتي

ن الى الزوجة الكريمه وأبنائي: بهاء الدين - عبد الجبار - عبد النور وابنتي "وهيبه"

ن الى المشرف الدكتور "ضيفه الله محمد الهادي"

ن الى زملائي في البحث.

ن الى الزميل والصديق "تليلي محمود" اتمنى له كل التوفيق.

ن الى جميع زملاء الدفعة "ثانيه ماستر - محاسبه - دفعة 2022.

فرواحه العلمي

الإهداء

الحمد لله الذي أحاننا بالعلم 'وزيننا بالعلم' وكرمنا بالتقوى 'وأجملنا بالعافية'.
أهدي جمدي المتواضع الى الذين رسمو معالم طريقي الى الخلق والعلم والنخيلة.

نن الى والدي العزيزين تطال الله في عمرهما.

نن الى اخواتي الذين كانوا مندا لي في حياتي.

نن الى اصدقائي واحبائهم الذين كانوا لي عوناً وخيراً ناصحاً.

نن الى زملاء الدراسة 'خاصة دةمة محاسبه على حسن العلاقة ورمز الصداقه.

نن الى كل من ساهم معنا 'في تذليل الصعوبات.

اليوم جمعوا تقدم هذا الجهد العلمي

تومي عبد الرزاق

الإهداء

أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

ن الى العائلة الكريمة وجميع الأهل والأقارب

ن الى المشرف الدكتور "خيهن الله محمد الهادي"

ن الى زملائي في البحث.

الى جميع زملائي في العمل والدراسة خاصة

دورة "تأنيه ماستر - محاسبه - دورة 2022.

تخدير عون عهد الله

الأهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى روح الوالد الكريم لاقتنا الله به

في جنة الفردوس

إلى مصدر الحنان والأمان الوالدة حفظها الله وربها

وإلى جميع أفراد العائلة كل باسمه

وإلى زملائي في المنصرة والأستاذ المشرف

وإلى كل الزملاء في الدفعة

وإلى زملائي في العمل

تليي محمود

شكر و عرفان

اولا نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا الى انجاز هذا العمل ' فله الحمد والشكر اولا واخيرا فهو القائل (لئن شكرتم لازدننكم) صدق الله العظيم.

ومن باب العرفان بالجميل ' نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور "ضيفه الله محمد الهادي" على تعامله معنا وتوجيهاته ونصائحه القيمة ' وإخلاءه في عمله.

كما اشكر الدكتور العبسي علي' وتبانيه محمد حمزه 'على رعاية سعة صدرهم في الرد والتوجيه على بعض الاستفسارات.

✓ نشكر مكتب المحاسبه الأستاذ بن خليفة ابراهيم.

✓ نشكر مسير شركة SARL EL WAHA للخدمات والأشغال العموميه وEURL STROE للبناء والأشغال العموميه

✓ واخيرا نتقدم بالشكر الى جميع زملاء الدفعة ' وكل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكره.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة وابرار الأهمية الاقتصادية والمالية بالنسبة لاندماج الشركات بالاضافه الى تبيين انواع الطرق التي تتم بها عملية الاندماج في البيئة الجزائرية وذلك من خلال دراسة مقارنة بين الاندماج وفق النظام المحاسبي المالي SCF و معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 من خلال الاعتراف والقياس والمعالجة المحاسبية الآنية والبعديّة مما يؤدي الى توضيح الاختلاف الجوهرى بينهما.

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي بالاضافه الى دراسة حاله تطبيقه تم اسقاطها على صلب الموضوع التي توضح مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF وما ينص عليه معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3.

وقد خلصت الدراسة الي:

-ان عملية الاندماج لا بد ان تكون وفق ما ينص عليه القانون والقرارات والمراسيم التنفيذية في الجزائر.

- حالة وجود فارق اقتناء موجب او ما يعرف بـ Good Will فليس هناك اختلاف بين النظام المحاسبي المالي SCF و معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 في الاعتراف والقياس الأوليين الإختلاف في المعالجة المحاسبية اللاحقة.

- حالة فارق الاقتناء سالب أو ما يعرف بـ Bad Will هناك اختلاف متباين بين SCF و IFRS3 في معالجتهم لفارق الإقتناء.

الكلمات المفتاحية:

الاندماج - الشركة الدامجه - الشركة المدمجه - فارق الاقتناء - فارق التقييم.

Résumé :

Cette étude avait pour l'objectif de connaître l'importance économique et financière de la fusion d'entreprises ainsi que montrer les types de modalités selon les quelles le processus d'intégration se déroule dans l'environnement Algérien à travers un' étudeComparative entre processus de fusion selon SCF et IFRS 3 par la comptabilisation l'évaluation et le traitement comptable immédiate et postériori ce qui conduit à clarifier la différence fondamentale entre eux.

Dans cette étude en utilise la méthode analytique et un' étude de cas pratique déposée à la profondeur du sujet qui a montre la compatibilité du SCF et IFRS 3.

L'étude a conclu :

- la fusion doit être conforme aux dispositions de la loi des décisions et des décrets exécutifs en Algérie.
- en cas d'écart d'acquisition positif (Good Will) il n'ya pas différence entre SCF et IFRS 3 au connaissance et mesure primaires la différences dans les traitement comptable ultérieur.
- en cas traitement négatif (bad Will) il existe une divergence ente SCF et IFRS 3 au traitement l'écart d'acquisition.

Mots Clés: Fusion –Société fusionné- Société fusionne –Ecart d'acquisition -Ecart -évaluation.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الاهداء
-	شكر وعرهان
-	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول
-	فهرس الأشكال
أ - د	المقدمة
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
08	المبحث الأول : الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية
09	المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية
12	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
14	المطلب الثالث: اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
16	المبحث الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للاندماج
17	المطلب الأول : ماهية الاندماج
18	المطلب الثاني : أنواع الاندماج

22	المطلب الثالث : الأهمية الاقتصادية والتجارية للاندماج
26	المبحث الثالث : معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3
28	المطلب الأول : الهدف ونطاق المعيار
30	المطلب الثاني : مفاهيم ومصطلحات المعيار
34	المطلب الثالث : المعالجة المحاسبية للاندماج
39	الخلاصة
الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال	
42	المبحث الأول : تجميع الأعمال وفق النظام المحاسبي المالي
42	المطلب الأول: النصوص والمواد والتعريفات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في مجال تجميع الأعمال
46	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية تجميع الاعمال وفق النظام المحاسبي المالي
51	المطلب الثالث : طريقة معالجة وتسجيل فارق الاقتناء
52	المبحث الثاني : الاجراءات القانونية لتوحيد الأعمال حسب القانون التجاري الجزائري
52	المطلب الأول: إجراءات ومحددات الاندماج في القانون التجاري الجزائري
55	المطلب الثاني: طرق الاندماج حسب القانون التجاري الجزائري
58	المبحث الثالث : دمج الأعمال وفق النظام الضريبي الجزائري

58	المطلب الاول: النصوص والإجراءات الضريبية
59	المطلب الثاني:أنواع الأنظمة المتعلقة بعمليات توحيد الأعمال
60	الخلاصة
الفصل الثالث الإطار التطبيقي (دراسة حالة تطبيقية)	
63	المبحث الأول : تقديم المؤسستين محل الدراسة
63	المطلب الاول : عرض معلومات المؤسستين
64	المطلب الثاني:عرض معطيات الحالة التطبيقية
67	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال الناتجة عن شهرة موجبة (القيمة المدفوعة أكبر من صافي الأصول)
67	المطلب الاول: المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات معيار الإبلاغ الدولي
71	المطلب الثاني:المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي
73	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال الناتج عن شهرة سالبة (القيمة المدفوعة أقل من صافي الأصول)
74	المطلب الاول:المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات معيار الإبلاغ الدولي
77	المطلب الثاني:المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات النظام

	المحاسبي والمالي
82	المبحث الرابع:المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و معيار الابلاغ المالي
82	المطلب الاول:المقارنة في حالة الشهرة الموجبة
84	المطلب الثاني: المقارنة في حالة الشهرة السالبة
86	الخاتمة
90	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
42	الجدول رقم (01): الإطار المحاسبي لتجميع الأعمال وإعداد الحسابات المجمعة وفق الـ SCF
44	الجدول رقم (02): تعريفات أوردها النظام المحاسبي المالي SCF في مجال تجميع الأعمال
64	الجدول رقم (03): يمثل ميزانيتي للشركتين قبل الإندماج
69	الجدول رقم (04) يوضح ميزانية الشركة الدامجة SARL ELWAHA
71	الجدول رقم (05): فوارق التقييم بالقيمة السوقية
75	الجدول رقم (06) ميزانية الشركة SARL ELWAHA بعد الدمج
77	الجدول رقم (07): فوارق التقييم بالقيمة السوقية
80	الجدول رقم (08): ميزانية الشركة الدامجة SARL ELWAHA بعد عملية الدمج

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان
20	الشكل رقم (01): شكل توضيحي لاندماج شركة في شركة قائمة(الامتصاص)
20	الشكل رقم (02): شكل توضيحي لتكوين شركة جديدة عن طريق الاتحاد.
21	الشكل (03): شكل توضيحي لدمج الأعمال مع بقاء الصفة القانونية للشركات المندمجة (السيطرة)
22	شكل رقم (04): شكل توضيحي لأنواع الاندماج باختلاف وجهات النظر (نظرة اقتصادية - قانونية)
55	الشكل رقم (05): يبين الاندماج بطريقة الانضمام FUSION- REUNION
56	الشكل رقم (06): يبين الاندماج بطريقة الامتصاص FUSION- ABSORPTION
62	الشكل رقم: 07 الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة شركة SARL EL WAHA
63	الشكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للشركة EURL SOTRE



المقدمة

1 - توطئه:

لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة تطورات كبيرة لا سيما في النواحي الاقتصادية والسياسية، مما كان له أثر في حدوث تغيرات جذرية في المؤسسات الاقتصادية، مما دفعها الى مواجهة هذه التغيرات عن طريق تطوير عملياتها وآدائها ومن أهم هذه التغيرات الاندماج، فقد تندمج شركة أو أكثر في شركة واحدة، تسيطر شركة على عدة شركات او معظم أسهمها، وذلك من أجل تحقيق مزايا كزيادة رأس المال وتحقيق عائدات أكثر والتقليل من المخاطر.

ومع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة نتج عنه دخول عدة شركات أجنبية الى السوق الجزائرية، فهي شركات ضخمة تتميز بارتفاع معدلات النمو وجودة المنتجات والخدمات المقدمة، ففي ظل تلك الأجواء لم تستطع الشركات الجزائرية المنافسة حيث يتطلب ذلك رؤوس أموال ضخمة.

ان الحكومة الجزائرية اتخذت العديد من الاجراءات في مجال الاصلاح الاقتصادي علي ضوء تغيير المناخ الدولي من حيث، تحرير التجارة، وتوسيع الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة، مما ادى الى فتح الاسواق وتسهيل عمليات انتقال رؤوس الاموال وجب علي الجزائر مواكبة المرحلة من خلال اصلاح القوانين والتشريعات والنظام المحاسبي.

ومن أجل تلبية هذه المتطلبات والاحتياجات المالية والمادية والبشرية والذي أصبح هاجس يعرقل قدرة الشركات الوطنية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة هو ارتفاع التكاليف، ولعل السبيل الأمثل لمواجهة هذه التحديات هو التوجه نحو الاندماج سواء عن طريق الاتحاد او الامتصاص أو السيطرة الذي برز وفرض نفسه بقوة في هذه المرحلة الراهنة، ومع تزايد اهمية الاندماج زادت الحاجة الى معلومات محاسبية سليمة وملائمة باعتبارها عنصر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرار من خلال القوائم المالية وبالتالي وجود

أي قصور في المعالجات المحاسبية للاندماج قد يحد من قدرة القوائم المالية على توفير هذه المعلومات.

إذن لا بد من توفير إطار محاسبي ينظم ويحدد القواعد المحاسبية للاندماج حيث على المستوى العالمي تم إصدار المعيار المحاسبي IAS 22، اندماج المشروعات الملغى لاحقا بموجب إصدار مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 في نسخته الأولى ثم النسخة المعدلة الثانية.

أما على المستوى المحلي أي الجزائر فقد عالج النظام المحاسبي المالي SCF عملية تجميع الأعمال وفق بيئة الأعمال الجزائرية وكذلك مواد القانون التجاري الجزائري من 744 الى 747، ومن هنا تبرز معالم الاشكالية مقارنة معيار IFRS3 وفق النظام المحاسبي المالي

SCF

2- الاشكالية

ومن خلال ما تقدم، وحتى يتم الالمام اكثر بموضوع الدراسة، تم صياغة الاشكالية التالية:
كيف يتم معالجته المحاسبية لعمليات الاندماج وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3؟

إن تحقيق اهداف عملية الاندماج له انعكاسات على اداء الشركات المدمجة وخاصة من ناحية نوع الاندماج الذي تم اختياره وأهميته، والمعالجة المحاسبية له، الى جانب عملية التقييم وكيفية وطرقه فهي محل اختلاف بين الخبراء والمحاسبين والهيئات المسؤولة، حيث هناك تباين واضح وصريح في المعالجة المحاسبية خاصة لفارق الاقتناء وعليه يكمن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

3- الاسئلة الفرعية:

1- ماهية الاندماج؟

2- كيف يتم المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج وفق النظام المحاسبي المالي SCF؟

3- كيف يتم معالجته المحاسبية لعمليات الاندماج وفق لمعيار الابلاغ المالي الدولي

IFRS3?

4- كيف تتم معالجته المحاسبية لعمليات الاندماج بين مؤسستين SARL EL WAHA

للخدمات والاشغال العمومية و EURL STROE للبناء والاشغال العمومية

4-الفرضيات

سوف نفترض ما يلي:

ü ان فارق التقييم يكون دائما موجب

ü المعالجة المحاسبية لفارق التقييم تتم كمعالجة اقساط الاهتلاك في الحالتين، حالة الفارق

الموجب أو الفارق السالب.

ü بما ان النظام المحاسبي المالي SCF اعتمد المرجع الدولي IAS-IFRS في اعداده

وبالتالي فهو يحقق التوافق معه من حيث المعالجة المحاسبية، لكن هناك اختلافات

من حيث تسمية المصطلحات والبنود وهذا راجع للمرجعية الفرنكوفونية للنظام

المحاسبي المالي.

5-أهمية الدراسة:

إن أهمية دراسة فارق الاقتناء واختيار الطريقة المثلى لتقييمه طبعاً سوف يكون هناك

فارق اقتناء اما موجب أو سالب وبالتالي نحن بين حالتين متباينتين وخاصة اذا كان هذا

الاصل غير مادي و مبالغ معتبره ومن هنا سوف نحاول ان نبرز ذلك واسقاطه النظام

المحاسبي المالية معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 وذلك بالقيام بعملية مقارنه بينهما.

وتكمن اهمية الدراسة للموضوع في ما يلي:

ü محاولة الاظافه نظرا لنقص الدراسات حول هذا الموضوع في الجزائر والفهم الجيد

والدقيق للاندماج واهميته الاقتصادية والمالية بالنسبة للمؤسسات

ü توضيح الدقيق لمختلف واشكال انواع الاندماج

- ü ابراز حالتيفارق الاقتناء والمعالجة لهما
- ü توضيح طرق تقييم فارق الاقتناء وكيفية تحديد القيمة وفق النظام المحاسبي المالي SCF معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3.
- ü محاولة استخلاص نقائص النظام المحاسبي المالي في معالجته لموضوع الاندماج.
- ü توضيح كل ذلك عن طريق دراسة تطبيقيهيين مؤسستين و EURL STROE و SARL EL WAHA وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF وكيف عالج محاسبيا فارق الاقتناء.

6- الهدف الرئيسي للدراسة

ويمكن في توضيح المعالجة المحاسبية لعملية الاندماج وخاصة حالة فارق الاقتناء ومقارنة ذلك واسقاطه بين النظام المحاسبي المالي SCF معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 وتوضيح نقاط الاختلاف بينهما والوقوف على بعض الحسابات و ابراز اوجه التشابه والاختلاف بين معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 والنظام المحاسبي المالي في مجال معالجتهمالموضوع الاندماج.

7- المنهج المتبع

لمعالجة اشكالية البحث تم استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي نظرا لطبيعة الموضوع حتي نتمكن من استيعاب وفهم الموضوع وتوضيح مختلف المفاهيم اما التحليلي فاستعمل لتحليل مختلف النصوص والمواد القانونية الذي تم استخدامه في الجانب التطبيقي دراسة الحالة.

8- هيكل الدراسة:

للإمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيمه الى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تناول الفصل الاول الاطار النظري والمفاهيمي للاندماج، أما الفصل الثاني تناولنا فيه جميعا لأعمال وفق النظام المحاسبي المالي SCF وطرق معالجة الاندماج

حسبالمشروع الجزائري وخصص الفصل الثالث الى دراسة حالة اندماج تمت بين مؤسستين
SARL EL WAHA للخدمات والاشغال العمومية وEURL STROE للبناء والاشغال
العمومية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

المبحث الأول: الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية.

يتضمن هذا المبحث من الفصل الاول لمجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية التي تلتى متممة للفصل الاول الاطار النظري للدراسة حيث نجد ان مجمل هذه الدراسات تناولت موضوع الاندماج، ولكن كل دراسة تختلف عن الاخرى، الا ان هناك بعض النقاط المشتركة التي تناولتها جل الدراسات، والتي سنحاول عرضها في هذا المبحث وفقا للمعيار الزمني من الاقدم الى الاحدث، ومعيار المستوى الاكاديمي وتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

المطلب الثالث: اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1 - دراسة رشيد عريوة، أساليب وطرق اندماج الشركات، دراسة مالية ومحاسبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010. هدفت هذه الدراسة الى:

- توضيح مزايا وعيوب الاندماج.
- توضيح مزايا وعيوب الناتجة عن استخدام الطرق المحاسبية في عملية الاندماج.
- توضيح امكانية استخدام طرق الاندماج بين الشركات في الجزائر، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

ومن نتائج هذه الدراسة يذكر الباحث:

- التطرق للمعالجة المحاسبية لعملية الاندماج وفق نظام PCN كونه السائد آنذاك.
- ابرز أهمية الأداء المالي الناتج عن الاندماج.
- التطرق الى الطرق عملية التقييم.

هذه الدراسة لمنتطرق الى معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، وكذلك الى المعالجة المحاسبية وفق SCF لكونه لم يطبق في سنة 2010.

2 - دراسة أ. م. هاني محمد مشجل وصابر بن كريم، دور اندماج الأعمال في تعظيم القيمة السوقية لشركات المساهمة الخاصة، جامعة واسط، العراق، 2016. هدفت هذه الدراسة الى:

- توضيح اهمية الاندماج على القيمة السوقية للشركة.
 - ان في حالة الاندماج احتمال تعرض الشركة المدمجة الى خسارة القيمة السوقية.
 - توضيح حركة الخزينة والسيولة بالنسبة للشركة المدمجة.
 - العلاقة بين الارباح المحققة وعلاقتها بعملية الاندماج.
- ومن نتائج هذه الدراسة يذكر الباحث:

- ارتفاع قيمة الشركة بعد الاندماج يفوق قيمة الشركتين المندمجتين قبل الاندماج.
- ارتفاع معدل العائد من المبيعات، وبالتالي زيادة الربحية والقيمة السوقية.
- قد تتعرض الشركة المدمجة خسارة القيمة السوقية جراء عملية الاندماج.
- زيادة نسبة السيولة.

هذه الدراسة لم تتطرق الى الجانب المحاسبي، أي التسجيلات المحاسبية لعملية الاندماج، فقط ركزت على توضيح العلاقة الموجودة بين الاندماج والقيمة السوقية الناتجة عن طريق الاندماج واثارها.

3-دراسة علي وعراب، إشكالية تقييم فارق الحيازة في ظل معايير الإبلاغ المالي، دراسة حالة تجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر 2018.

هدفت هذه الدراسة الى:

-توضيح اشكالية تقييم فارق الحيازة.

-تحليل وفهم طبيعة الاصل.

-توضيح مفهوم تقييم الاصل من خلال دراسة حالة تطبيقية تتناول الموضوع

ومن نتائج هذه الدراسة يعرض الباحث:

-تقديم نظره شامله لإشكالية تحديد فارق الحيازة.

-التطرق الى تقييم الفارق وفق اليات النظام المحاسبي المالي .SCF.

-التطرق الى تقييم الفارق وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3.

هذه الدراسة ركزت على إشكالية تقييم الفارق في الحيازة وكذلك الشهرة الموجبة والشهرة السالبة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، لكن لم يقارن ولم يتعرض الى الجانب المحاسبي وفق النظام المحاسبي SCF ومقارنته بالمعيار IFRS3.

4-دراسة شايب بلال، و حبيش علي، تجميع العمال بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، جامعة البويرة، الجزائر 2021/06/24. هدفت هذه الدراسة الى:

-توضيح الاطارالنظري والمفاهيمي معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3.
-توضيح المعالجة لتجميع الأعمال وفق النظام المحاسبي SCF ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3.
-اجراء مقارنة بين SCF ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، وتبيين اوجه التشابه والاختلاف بينهما.

هذه الدراسة كانت الأقرب الى الموضوع المدرسة، وتعتبر مرجع لنا في دراستنا هذه نظرا للتقارب الكبير ن حيث عرجت على المعيار IFRS3، في جانب معالجة لفارق الحيابة الموجب Good WILL والمعالجة المحاسبية لجميع الأعمال وفق النظام المحاسبي SCF، وكذلك تسجيل الخلافات في المعالجة المحاسبية بين معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 والنظام المحاسبي المالي SCF ن وتوضيح ذلك بحالة تطبيقية.

5- دراسة حورية بديدة، أثر الاندماج على الأداء المالي للشركات، شركة الدار العقارية نموذجاً، جامعة الوادي 2021/12/15 هدفت هذه الدراسة الى:

- توضيح مدى نجاعة الاندماج كاستراتيجيه متبعه من طرف الشركات.
- توضيح الاثر الناتج عن الاندماج من الجانب المالي.
- توضيح الاداء المالي قبل وبعد الاندماج.
تعرضت هذه الدراسة الى تقييم الأداء المالي لهذه الشركة وما مدى نجاعة الاندماج على مستوى الأداء المالي، حيث تطرقت الى توضيح النسب المالية (سيولة - ربحية) لكل

شركة قبل الاندماج ثم كذلك هذه النسب بعد الاندماج دون التطرق الى الجانب المحاسبي لاندماج الشركتين.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

**"The impact of mergers and Acquisition (Thomson ،et al: 1999)
on profitability and employee Remuneration in Uk - 1
دراسة manufacturingIndustry"**

أطروحة غير منشورة، جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة.

هدفت هذه الدراسة الى:

- اجراء تحليل منهجيا تجريبيا، وذلك لتوضيحتأثيرعمليات الاندماج على ربحية الشركات.

-توضيح تأثير عملية الاندماج قبل وبعد على اجور العمال.

-توضيح اثر الاندماج لشركتين تختلفان في النشاط.

وقد خلصت هذه الدراسة الى:

-حدوث زيادة في معدلات الربحية للشركة الجديدة او المدمجة.

-حدوث زيادة في اجور العمال.

اوصت الدراسة الى اهمية الاندماج وارتفاع نجاحه في حال كانت الشركات في نفس النشاط والقطاع.

**"Integration strategies evaluation comparative (jareer: 2005)
study of single and - multi- level strategies the case of دراسة - 2
us based bankmerger"**

أطروحة غير منشور، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان:

هدفت هذه الدراسة الى:

- توضيح اثر عمليات الاندماج في البنوك الامريكيه.
 - تبين اهمية الاندماج على الكفاءة المهنية للعمال.
 - توضيح اثر الاندماج على التكاليف والربح البديل.
 - توضيح اثر الاندماج على الحصة السوقية والقدرة على المنافسة.
- وقد خلصت هذه الدراسة الى:

- ضرورة توجه البنوك الصغيرة الى عمليات الادماج.
- ضرورة توزيع المخاطر من خلال عمليات الاندماج.

3 - دراسة (Rawaili study performance of the Jordanian companies a fiel (2009): The impact of merger policy on the financial

(Rawaili study performance of the Jordanian companies a fiel

أطروحهغير منشورة فيكلية طلال ابو غزاله، عمان.

هدفت هذه الدراسة الى:

- توضيح اثر الاندماج على الاداء المالي للشركات الاردنيه.
- توضيح اثر الاندماج ونتائجه على الربحية والسيوله.
- توضيح اثر الاندماج على حجم المبيعات.
- توضيح اثر الاندماج على ايرادات الاسهم.

وقد خلصت هذه الدراسة الى:

- ان هناك تأثير مباشر وقوي للاندماج على السيوله.
- ارباحية الشركات تتأثر بعملية الاندماج.
- ان حجم مبيعات الشركات يتأثر بعملية الاندماج.
- تشجيع الشركات الصغيرة بالتوجه الى عمليات الاندماج للوقوف في وجه المنافسة القوية.

4 - دراسة:

2010Comparative analysis of the impact of mergers (Joshuaandacquisitions on financialefficiencyof banks in Nigeria""Journal ofAccounting and Taxation منشورة فيمجلة

-توضيح اثر عمليات الاندماج على الكفاءة المالية للبنوك فينيجيريا.

-توضيح اثر عمليات الاندماج على ربحية للبنوك في نيجيريا.

وقد خلصت هذه الدراسة الى:

-أن الربحية بعد الاندماج اكثر ماهي عليه بعد الاندماج.

- أن الكفاءة المهنية تزداد نتيجة عملية الاندماج بسبب الكادر والإدارة الجديدة.

المطلب الثالث: اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يعتبر موضوع الاندماج من اهم المواضيع التي حظيت بالاهتمام والدراسة، علي الصعيدين المحلي اي في البيئة الجزائرية والخارجي، فقدتتطرق الى الموضوع العديد من الباحثين الاقصاديين، وكذا الدراسات الاكاديمية، الا ان كل دراسة كانت تختلف عن الاخرى، فمنهم من تتطرق اليه وفق النظام المحاسبي القديم PCN، ومنهم من تتطرق اليه وفق النظام المحاسبي المالي SCF، وغيرها من جوانب الموضوع المتعددة من ناحية المردودية المالية وغيرها، الا ان هذه الدراسة جاءت مكملة لكل ما سبق، خاصة من الجوانب التي لميتم التطرق اليها في موضوع الاندماج، فقد بدأت من حيث انتهت المواضيع السابقة، بدا من الاطار النظري والمفاهيمي، الى معيار معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3، ثم طرق التقييم لفارق القفقاء، وصولا الى الجانب المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF، واخير مقارنته بمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 الى توضيح اوجه الاختلاف بينهما.

ويمكن تلخيص اهم ما يميز الدراسة الحاليه عن الدراسات السابقهفي النقاط الرئيسية

التالية:

- توضيح مفهوم الاندماج وانواعه.
- توضيح اثار الاندماج ودوافعه، وفق القوانين الجزائريهمن خلال النصوص والمواد التي جاء بها SCF.
- مقارنة المعالجة المحاسبية لعملية تجميع الاعمال في البيئـة الجزائرية اي وفق النظام المحاسبي المالي SCF مع بمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 .
- التطرق الى الحالتين التي يمكن ان يكون عليها فارق الاقتناء وهما:
 - فارق الاقتناء الموجب او ما يعرف بـ **Good Will** وكيف عالجه النظام المحاسبي المالي SCF الذي يسمحلاخضاع فارق الاقتناء للاهلاك، ويتم معالجته وفق الحساب 2807 الذي يصبح دائن بقسط الاهتلاك، وهذا عكس ماجاء به بمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS3 الذي يمنع اهتلاك فارق الاقتناء، ويعالجه على انه اصل خاضع لفحوصات واتبارات انخفاض القيمة فقط.
 - فارق الاقتناء السالب او ما يعرف بـ **Bad Will** فالنظام المحاسبي المالي SCF يسمح باظهار فارق القفتناء السالب ويسجل الفارق ضمن الأصول غير الجارية تحت عنوان منفصل، ويكون تخفيضها بالتناسب بين عناصر الاصول غير الجارية.
- وتعتبر هذان العنصران الاخيرين ابرز واهم ما في هذه الدراسة وجوهرها الذي يميزها عن سواها من الدراسات السابقة.
- اسقاط كل ذلك وتلخيصه في دراسة حاله تطبيقه تصب في صلب الموضوع محل الدراسة.

المبحث الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للاندماج

يعد موضوع الاندماج في المؤسسات الاقتصادية من الموضوعات المهمة في المجالات المالية والمحاسبية، والتي اتسم بها الاقتصاد العالمي خاصة التجربة الأمريكية، لذلك ترغب معظم الشركات في البقاء والنمو من خلال زيادة حصتها السوقية وتنويع أعمالها ولإضافة خطوط إنتاج جديدة والتوسع الجغرافي، وقد تعزز مفهوم توحيد العمال بين الشركات الاقتصادية بالرغم من الصعوبات والمشاكل التي تواجهها لكن كان خيار الاندماج أو التوحيد كخيار استراتيجي لكثير من الشركات، فكان في كثير من الأحيان يستخدم كوسيلة من وسائل التمويل بعيدا عن الاقتراض، فهو يحمي الشركة من مخاطر الافلاس او التصفية مثلا، كما يعزز قدراتها التنافسية، و هذا مما جعل رجال الاقتصاد والخبراء بالتعمق في دراسة هذه الظاهرتواتارها، ويتحقق ذلك بعدة طرق إشكال لكل منها أهدافه ودوافعه ونتائجه الايجابية والسلبية، والتي سيتم التطرق إليها في هذا الفصل والمباحث المختلفة التي لها علاقة وصلة بمفهوم الاندماج.

وحتى يتسنى لنا الفهم الصحيح لعملية الاندماج، وتحديد ماهيته، وذلك من خلال تعريفاته المختلفة وصوره وانواعه، لكي يؤدي الوظيفة الاقتصادية والمالية المرجوة منه، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث الي:

المطلب الأول: ماهية الاندماج

المطلب الثاني: أنواع الاندماج

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والتجارية للاندماج

المطلب الأول: ماهية الاندماج

1 - مفهوم الاندماج FUSION: هناك عدة مفاهيم للاندماج أهمها:

الاندماج: هو عملية قانونية تتوحد من خلالها شركتان أو أكثر لتكوين شركة واحدة، ويتم إما بذوبان إحدهما في الأخرى وتسمى العملية بالضم أو بمزجها معا في شركة جديدة تحل محلها.

وتنتقل كافة حقوق والتزامات وكذا مساهميتها الى الشركة الدامجة أو الجديدة¹.

الاندماج: هو اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر من خلال المزج الكامل بين الشركتين لظهور كيان جديد عادة يكون أقوى من الشركتين قبل الاندماج، ويعتمد على توفير الارادة والرغبة في إدارة المشروعات من الاداة السابقة وهذا لا شك في صالح جميع الأطراف من مساهمي وعمال وحملة الأسهم².

الاندماج: جمع مؤسسات منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة ذات شخصية معنوية مستقلة أو عبارة عن شراء كامل أو جزء من شركات قائمة لتحقيق أهداف اقتصادية مرغوبة للمجموعة³.

2 - الفرق بين الاندماج والانفصال (scission):

الاندماج عكس الانفصال ويقصد بهذا الأخير تقسيم شركة قائمة الى عدة شركات من أجل إعادة تقييم وتوزيع وسائل الانتاج وتداولها.

فانفصال الشركات من طرق ترشيد استثمار الشركات على وجه أفضل أي تجزئة الذمة المالية الشاملة للأصول والخصوم الى شركتين أو أكثر وتعني الشخصية المعنوية للشركة. وهناك حالتان للانفصال هما:

¹ - معتصم محمد الدياس، أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية ن العدد 2، ص 511، يونيو 2012.

² - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك ن القاهرة، الدار الجامعية، 1999، ص 5.

³ - خليل عراد أبو عيش، المحاسبة المتقدمة، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 17.

2-1 - الانفصال البسيط: وهو انفصال حصص الشركة التي لحقها الانفصال وكونت كل منها شركة جديدة لها شخصيتها المعنوية المستقلة.

2-2 - الانفصال الذي يصاحبه اندماج: وهو أن تقدم شركة من ذمتها المالية لعدة شركات قائمة بالتساوي أو بنسب أو تشارك معها في تكوين شركة جديدة فتجتمع في هذه العملية الصفتين الانفصالية بتجزئة احدى الشركات أو اندماجها أو عدة شركات قائمة.

المطلب الثاني: أنواع الاندماج

هناك عدة أشكال للاندماج وتصنف وفق عدة معايير منها:

1 - حسب طبيعة نشاط الشركات:

1-1- الاندماج الأفقي (horizontal): حيث يكون بين شركاتن أو أكثر تعملان وتتنافسان في نفس نوع النشاط، كقيام شركتين لصناعة السيارات بالاندماج، وتقوم الحكومات عادة بمراقبة هذا النوع من الاندماج لما له من تأثير سلبي على المنافسة، فانخفاض عدد معين من الشركات العاملة في مجال معين يؤدي الى الاحتكار، فهي تشترط قبل الاندماج في هذا النوع تقديم طلب للاندماج والنظر فيه ودراسته قبل الموافقة عليه.

1-2- الاندماج الرأسي (vertical): ويكون بين الشركات العاملة في المراحل المختلفة في الانتاج مثل انتاج البترول والغاز الذي يتطلب اندماج شركات للاستكشاف والانتاج والتكرير والتسويق.

1-3- الاندماج المختلط (conglomerate): ويكون بين شركات تعمل في مجالات وأنشطة مختلفة تماما من أجل توسيع الانتاج وتنويعه أو الامتداد الجغرافي (التوسع) للحد من المخاطر الاقتصادية مثل اندماج شركة تعمل في مجال انتاج السيارات مع شركة التأمين¹.

¹ - محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، المحاسبة المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 15.

2 - حسب السطرة:

1-2- الاندماج الودي (الارادي) (friendly): ويتم عن طريق تطابق الارادة والتفاهم

المشترك بين مجالس إدارات الشركات المندمجة ويهدف الى تحقيق مصلحة الشركة.

2-2- الاندماج غير الودي (hostile): يحدث هذا النوع من الاندماج ضد رغبة مجلس

إدارة الشركات المستهدفة للاندماج ويتم عندما تسيطر شركة قوية على شركة ضعيفة أو متعثرة من أجل إدارة الشركة الضعيفة¹.

3 - حسب بقاء أو اختفاء الصفة القانونية للشركات المندمجة:

ونميز ثلاث أشكال لاندماج الشركات:

1-3- اندماج شركة أو اكثر في شركة قائمة (الامتصاص) (fusion- absorption):

يتحقق هذا الشكل باندماج منشأة أو أكثر في منشأة قائمة مما يؤدي الى زوال الصفة القانونية للمنشآت المندمجة وبالتالي انتهاء وجودها وانتقال أصولها وخصومها الى الشركة الدامجة ويصاحبه القيم بالعمليات التالية:

- رفع رأس المال الشركة الدامجة.
- استبدال أسهم بين أسهم الشركة الماصة والممتصة.
- التحويل الشامل لممتلكات الشركة الممتصة نحو الشركة الماصة.
- انحلال وزوال الشركة الممتصة

¹ - نجلاء فتح الرحمان أحمد القاضي، الاندماج المصرفي في البلدان العربية، مجلة العلوم الادارية، العدد الأول، جوان 2017، ص 202.

الشكل رقم (01): شكل توضيحي لاندماج شركة في شركة قائمة (الامتصاص)



المصدر: من اعداد الطلبة الاعتماد على درسةشايب بلال، و حبيش علي

3-2- تكوين شركة جديدة عن طريق الاتحاد (consolidation): وهنا يتم دمج منشأتين أو اكثر لتكوين منشأة جديدة، حيث تصدر المنشأة الجديدة أسهما جديدة مقابل الأسهم التي كان يحملها المساهمون في المنشآت المندمجة لتصبح المنشأة الجديدة هي صاحبة الصفة القانونية.

الشكل رقم (02): شكل توضيحي لتكوين شركة جديدة عن طريق الاتحاد.



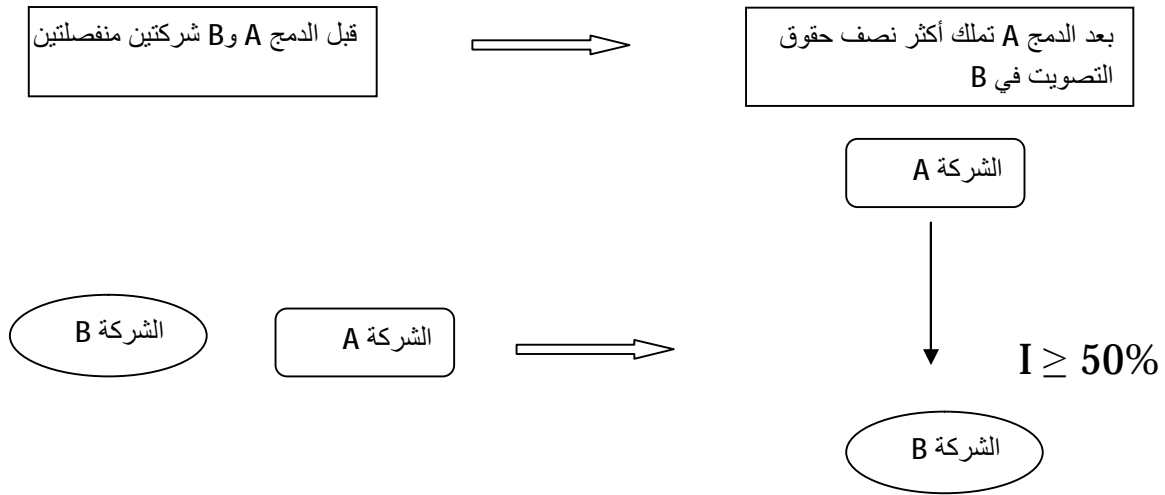
المصدر: من اعداد الطلبة الاعتماد على درسةشايب بلال، و حبيش علي

3-3- دمج الأعمال مع بقاء الصفة القانونية للشركات المندمج (السيطرة (L'aquisition):

3-4- وتحدث هذه الحالة عندما تقوم منشأة ما بامتلاك أكثر من نصف حقوق التصويت في منشأة أخرى عادة بشراء نصف (50%) من أسهمها، مما يعطيها القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية في تلك المنشأة واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

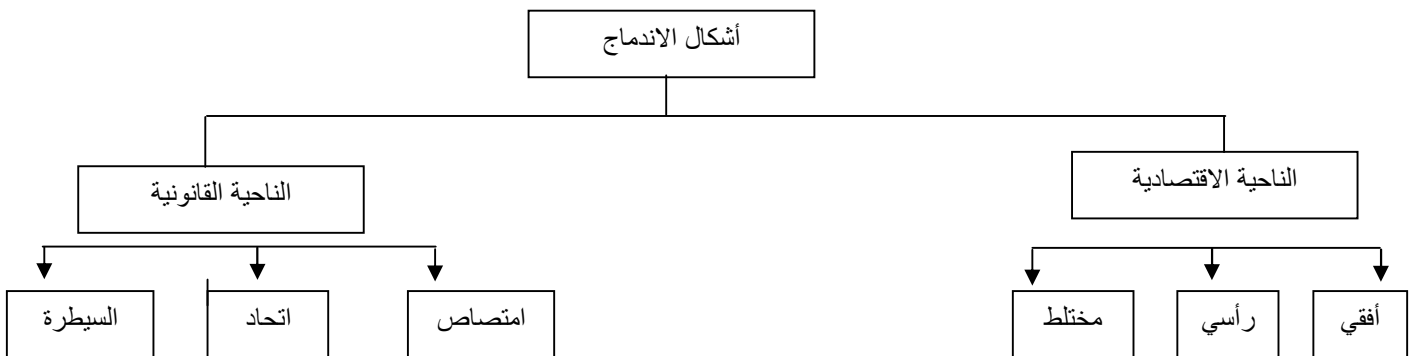
وهذا كله مع بقاء الشركة المسيطرة عليها قائمة ولا يتم تصفيتها حتى تسمى الشركة المسيطرة بالشركة الأم (الماصة) والشركة المسيطر عليها بالشركة التابعة ولكل منهما شخصية قانونية واعتبارية منفصلة¹

الشكل (03): شكل توضيحي لدمج الأعمال مع بقاء الصفة القانونية للشركات المندمجة (السيطرة)



المصدر: من اعداد الطلبة الاعتماد على درسةشايب بلال، و حبيش علي

شكل رقم (04): شكل توضيحي لأنواع الاندماج باختلاف وجهات النظر (نظرة اقتصادية - قانونية)



المصدر: خليل عواد أبو حشيش، الدراسة المتقدمة، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 19

¹ - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 26/17، 2021، ص 631-648.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والتجارية للاندماج

1- دوافع الاندماج:

إن دوافع اندماج الشركات كثيرة ومختلفة ويمثل الدافع التقليدي للاندماج الرغبة في احتكار السوق، ولكن هذا أصبح مرفوضاً بحكم القانون في معظم التشريعات لحماية المستهلكين ومنع السيطرة على رأس المال، حيث ظهرت دوافع ايجابية أخرى للاندماج من أجل ضمان القدرة على الاستمرارية والتوسع والنمو السريع التي يتحقق بالاندماج الأفقي أو التكامل عن طريق الاندماج الرأسي أو بغرض توزيع المخاطر عن طريق الاندماج المختلط، ويمكن توضيح الدوافع الرئيسية لاندماج الأعمال الى ما يلي:

1-1 النتائج الضريبية: يُمكن للشركة الدامجة الاستفادة من منافع تحميل الخسائر التشغيلية من الشركات المدمجة أي وجود فرص لتخفيض الضريبة مما يؤدي الى التخلص من الخسائر الضريبية.

1-2 النمو والتوزيع: قد ترغب الشركة الدامجة دخول سوق جديدة أو حيازة منتج جديد مما يؤدي الى زيادة نسبة النمو وبشكل أكبر مما يؤدي الى تأسيس عمليات جديدة وتحقيق تشغيل مثالية فضلاً عن التوزيع وتخفيض شدة المخاطر، ويوفر مزايا عديدة منها زيادة مرونة سوق رأس المال، وارتفاع قدرات الشركة على الديون وتحقيق الحماية من المنافسين.

1-3 الاعتبارات المالية: إن اكبر حجم الشركات بعد الاندماج فضلاً عن وجود حجم كبير من الأصول قد يجعل من السهل على الشركة الحصول على أموال إضافية من أسواق المال، والاندماج يحقق مكاسب عديدة في مجال التمويل وبالتالي تتخفف تكلفة الاقتراض مما يسمح للشركة بإعادة هيكلة تمويلها أي يساعد على زيادة القدرة على الاقتراض وتحقيق وفرة في حجم تكاليف إصدار الأوراق المالية.

1-4 الضغط التنافسي: قد يخفف الاندماج من حالات التنافس الشديدة في السوق، فهو يمكن الشركات الدامجة من اكتساب قدرة احتكارية من خلال الاندماج الأفقي مما يمكنها من

المنافسة وبشكل قوي من خلال تحمل الريح أو الخسارة فضلا عن توزيع المخاطر في ظل ظروف المنافسة الشديدة¹.

2 - مزايا الاندماج:

1-2 يوفر رؤوس أموال ضخمة، بما يسمح بالاستفادة الى أقصى حد من الاستثمارات اللازمة لإعداد المشروعات الاقتصادية، والقدرة على غزو الأسواق المحلية والعالمية لتصريف منتجاتها وإيجاد أسواق جديدة.

2-2 يؤدي الاندماج الى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير الانتاج، وتحقيق التكامل الرأسي والأفقي في المشاريع بما يؤدي الى تخفيض النفقات والتكاليف، وتجويد المنتجات القائمة، وخلق منتجات جديدة، وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الأرباح.

2-3 يدعم القدرة الاقتصادية للشركات الداخلة فيه بما يساعد على المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية.

2-4 يعد وسيلة لتوحيد الادارة ولتنظيم أو إعادة تنظيم مجموعة الشركات عن طريق امتصاص الشركة الأم لشركاتها الوليدة ووضعها تحت إدارة واحدة ووحدة القرار.

2-5 يؤدي الى توفير الخبرة والكوادر الماهرة والفنية والمدربة.

2-6 يحد من التنافس الانتحاري بين الشركات المحلية، لأن خفض الأسعار الكبير نتيجة للمنافسة يلحق الخسائر بالشركات الصغيرة ما يؤدي الى افلاسها، بينما يمكنها الاندماج من البقاء والمنافسة.

3 - آثار عملية الاندماج ونتائجها:

هناك آثار عدة لعملية الاندماج بالنسبة المدمجة وللشركاء أو المساهمين في هذه الشركات، وللغير دائني هذه الشركات وللعقود التي أبرمتها الشركة أو الشركات المندمجة.

¹ - بشرى المشهداني، تقويم التطبيقات المحاسبية لاندماج العمال وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، 2019، جامعة بغداد.

3-1-1 - آثار الاندماج بالنسبة للشركات المدمجة:

يترتب على الاندماج انقضاء الشركة او الشركات المدمجة، ولكن دون تصفية، وانتقال ذمتها المالية الى الشركة الدامجة ن وانتهاء سلطة مجلس ادارتها ويتمثل ذلك فيما يلي:

3-1-1-1 - انقضاء الشركة المدمجة وزوال شخصيتها المعنوية:

يعتبر الاندماج أحد أسباب انقضاء الشركة المدمجة، إذ يؤدي الى انتهاء الشركات المدمجة وزوال كافة الآثار المترتبة على اكتسابها لهذه الشخصية المعنوية، وتحل الشركة الدامجة أو الجديدة محلها بحكم القانون.

3-1-1-2 - انقضاء الشركة المدمجة دون تصفية:

لا يؤدي انقضاء الشركة المدمجة وزوال شخصيتها المعنوية الى تصفية هذه الشركة وقسمة موجوداتها، وإنما تبقى هذه الموجودات قائمة وتؤول بحالتها الى الشركة الدامجة، وتصبح الشركة الدامجة أو الجديدة خلفا لها في حقوقها والتزاماتها.

3-1-1-3 - انتقال الذمة المالية للشركة المدمجة الى الشركة الدامجة أو الجديدة:

يؤدي الاندماج الى انتقال الذمة المالية للشركة أو الشركات المدمجة بعناصرها الايجابية والسلبية الى الشركة الدامجة بقوة القانون، ما لم يتفق الأطراف على أن تحتفظ الشركة المدمجة بجانب من أصولها للوفاء بخصومها، وتقدم ما بقي صافيا الى الشركة الدامجة.

وانتقال ديون الشركة المدمجة الى الشركة الدامجة يعني تغيير المدين الأصلي وحلول مدين آخر محله، لأن هذه الديون لا تنتقل منفصلة عن الذمة المالية، بل تنتقل باعتبارها جزءا من الذمة المالية بكامل عناصرها السلبية والايجابية.

3-1-4 - انتهاء مجلس الإدارة أو المديرين في الشركة المدمجة:

من آثار الاندماج زوال سلطة الإدارة أو المديرين - حسب الحال - في الشركة المدمجة، فلا يعود لهم أية صفة في تمثيل الشركة وتصبح الشركة الدامجة هي الواجهة القانونية للشركة المدمجة.

3-2 - آثار الاندماج بالنسبة للشركة الدامجة:

ذكرنا أنه يترتب على الاندماج انتقال الذمة المالية للشركة أو الشركات المدمجة الى الشركة الدامجة بكافة عناصرها الايجابية والسلبية، وهذا يعني زيادة رأس مال الشركة الدامجة بحصة عينية من خلال موجودات الشركة أو الشركات المدمجة التي تنتقل إليها، وهو ما يستوجب من جهة تعديل عقد تأسيس الشركة الدامجة ونظامها، كما يعني من جهة أخرى أن الشركة الدامجة ستتحمل المسؤولية عن ديون الشركة المدمجة في مواجهة دائني هذه الأخيرة.

3-2-1 - زيادة رأسمال الشركة الدامجة بحصة عينية:

في الاندماج بطريق الضم، تتلقى الشركة الدامجة موجودات الشركة أو الشركات المدمجة، وبالتالي يزيد رأسمالها بالاندماج، وتكون هذه الزيادة بحصة عينية، لذلك تكون جميع الأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة من نوع الأسهم العينية، وليس فيها أسهم نقدية، حتى وإن وجدت مبالغ نقدية كانت تشكل أرصدة حسابات الشركة المدمجة وتم تحويلها باسم الشركة الدامجة، لأن الأسهم التي تعطى لمساهمي الشركة المدمجة لا يتم تحديدها بالنظر الى تلك المبالغ وحدها، وإنما بالنظر الى القيمة الفعلية لتلك الشركات.

ولا تتطلب زيادة رأسمال الشركة الدامجة اللجوء الى أسلوب الاكتتاب العام.

3-2-2 - مسؤولية الشركة الدامجة عن ديون والتزامات الشركة المدمجة:

يترتب على الاندماج انتقال العناصر السلبية للذمة المالية للشركة أو الشركات المدمجة، الى الشركة الدامجة أو الجديدة الناشئة عن طريق الاندماج، وبالتالي تصبح

الشركة الدامجة أو الجديدة مسؤولة عن ديون والتزامات الشركة أو الشركات المدمجة، لأنه بالاندماج تزول شخصيتها القانونية فلا يتصور استمرار مسؤوليتها عن خصومها بعد نفاذ الاندماج.¹

3-3 - أثر الاندماج على الشركاء (المساهمين):

كما هو معلوم، فإنه بمجرد تحقق الاندماج، فإن الشركاء في الشركات المدمجة يصبحون شركاء أو مساهمين في الشركة الدامجة، وبالتالي يترتب على هذه الصفة جملة من الآثار من بينها:

3-3-1 حق المساهمين في مقابل الاندماج:

كما سبق الذكر فإن الأثر المباشر بالنسبة للمساهمين في الشركة المندمجة هو حصول هؤلاء على عدد من الأسهم في الشركة الدامجة، مثل: الحق في الأرباح، الحق في التصويت، الحق في حضور الجمعية العامة.

3-3-2 حق المساهم في إدارة الشركة الدامجة أو الجديدة:

بما أن الشركاء أو المساهمين يظلون محتفظين بصفنهم في الشركة الدامجة فإنهم يتمتعون بجميع الحقوق التي تخولها لهم هذه الصفة، ومنها الحق في الإدارة.

المبحث الثالث: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) IFRS

صدر هذا المعيار المعدل في كانون الثاني 2008، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من بداية عام 2009، وقد تضمن تعديلات هامة تعزز الإتجاه العام لوضعي المعايير بتبني مفهوم القيمة العادلة، من خلال إلغاء طريقة توحيد المصالح وإعتماد طريقة الحيازة acquisition method (طريقة الشراء) عند المحاسبة عن اندماج الأعمال، وكذلك جاء المعيار لتعزيز الملائمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية، التي تقدمها المنشأة حول اندماج الأعمال

¹ احمد محمد محرز، مرجع سابق، ص 22.

وتوحيد الأعمال هو مصطلح عام يستخدم للتعبير عن عملية التوحيد، والتي قد تأخذ أحد

الأشكال التالية:

- الإندماج.

- الإتحاد.

- السيطرة.¹

1 - الإندماج Merger:

تحدث عملية الإندماج عند قيام مؤسسة بتملك مؤسسة أخرى، مما ينتج عنه زوال الشركة التي تم تملكها وانتقال نشاطها وأصولها، والتزاماتها للشركة المشتريّة. فمثلا إذا قامت الشركة من شراء كامل أسهم الشركة ص، ونتج عن ذلك إندماج ص في س فإن كامل أصول والتزامات ص تنتقل إلى س. مما ينتج عنه إنتهاء وتصفية الشركة ص.

2 - الإتحاد Consolidation:

تحدث عملية الإتحاد عند تأسيس شركة جديدة، تنتقل إليها أصول ونشاطات مؤسستين أو أكثر قائمتين. مما ينتج عنه تصفية وزوال الشركات الداخلة في الإتحاد، فإذا كان لدينا الشركة س والشركة ص فقد يتم إتحادهما في الشركة ع حيث يتم تصفية أعمال الشركتين س و ص، وتنتقل أصولهما ونشاطهما إلى الشركة الجديدة ع.²

3 - السيطرة Acquisition:

تمثل السيطرة قيام شركة بشراء غالبية أسهم شركة أخرى، مما يعطي الشركة المشتريّة القدرة على السيطرة على إدارة وقرارات الشركة المسيطر عليها وتسيير أعمالها وفقا لمصالح

¹ جمعه حميدات خبير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS EXPERT المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين عمان 2019 ص 344-345.

² محمد ابونصار، المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي الجوانب النظرية، الاردن، 2016، ص 660-667.

الشركة المسيطرة، وتجدر الإشارة إلى أن السيطرة تختلف عن الإندماج والاتحاد في بقاء الشركتين قائمتين وتمارسان أعمالهما، بشكل مستقل ويبقى لكل منهما صفة قانونية مستقلة، وسجلات محاسبية مستقلة. كما أن السيطرة لا تحتاج في شراء كامل أسهم الشركة المسيطر عليها. ومن الشروط الأساسية للسيطرة تملك الشركة المسيطرة على أكثر من 50% من أسهم الشركة الأخرى، أو من حقوق التصويت فيها. ويطلق على الشركة المسيطرة بالشركة القابضة أو الأم Parent Company، أما الشركة المسيطر عليها فيطلق عليها الشركة

التابعة Subsidiary Company

وتم تقسيم هذا المبحث الي:

المطلب الأول: الهدف ونطاق المعيار

المطلب الثاني: مفاهيم ومصطلحات المعيار

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للإندماج

المطلب الأول: الهدف ونطاق المعيار

1 - هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تعزيز الملائمة والموثوقية والقدرة علي مقارنة المعلومات وصف كيفية التقرير عن عمليات إندماج منشآت الأعمال، ويتطلب أن يتم إعتداد طريقة الحياة (كان يطلق عليها في نسخة المعيار عام 2004 طريقة الشراء) للمحاسبة عن إندماج الأعمال. وبالتالي (الدامج) acquirer سيقوم بالإعتراف بالأصول والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراه (المندمجة) acquiree بقيمتها العادلة بتاريخ الإندماج، ويتم الإعتراف بالشهرة كأصل والتي لا يتم إطفائها على عدد معين من السنين. بل تخضع لإختبار التدني سنويا.¹

¹ جمعه حميدات، مرجع سابق، ص 350

2- نطاق المعيار:

يتناول المعيار ما يلي:

1- طريقة المحاسبة عن اندماج الأعمال.

2- يمكن أن يتم ضم الأعمال بطرق متنوعة، تتحدد على ضوء أسباب قانونية أو ضريبية أو أخرى، وقد تتضمن شراء مشروع لحقوق الملكية في مشروع آخر، أو شراء صافي أصول مشروع أعمال. وقد تتم بإصدار أسهم أو تحويل نقدية أو ما يعادل النقدية أو أصول أخرى، كما قد تتم ما بين حملة الأسهم لمشروعين منضمين، أو ما بين مشروع وحملة أسهم المشروع الآخر. وقد تتضمن عملية ضم الأعمال إنشاء مشروع جديدة، ليسيطر على المشاريع المندمجة، أو تحويل صافي أصول واحدة أو أكثر من المشاريع المنظمة إلى مشروع آخر، أو تلاشي واحدة أو أكثر من المشاريع المنظمة. عندما يكون جوهر العملية متفق مع تعريف¹ ضم الأعمال في هذا المعيار، فإن متطلبات المحاسبة والإفصاح تعد مناسبة بغض النظر عن هيكلية الإنضمام المتبعة.

3- قد يتضمن ضم الأعمال شراء صافي أصول مشروع آخر، بما فيها الشهرة وليس شراء أسهم في المشروع الآخر، مثل هذا الضم الأعمال لا ينتج عنه علاقة منشأة أم بمنشأة تابعة. وفي مثل هذه الظروف يطبق المشروع الضام هذا المعيار في بياناته المالية الخاصة، وبالتالي في بياناته المالية الموحدة كما يتطرق المعيار إلى المحاسبة عن الشهرة والأصول غير الملموسة المستحوذ عليها في اندماجات الأعمال.

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، IFRS/IAS، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 225.

4- لا يطبق هذا المعيار على تأسيس مشاريع مشتركة، أو إستملاك أصل أو مجموعة من الأصول ولا ينتج عن مثل هذه المعلومات شهرة، ومجموعة من المنشآت أو الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة.¹

المطلب الثاني: مفاهيم ومصطلحات المعيار

1- **إندماج الأعمال Business Combaination**: هو جمع منشآت منفصلة في وحدة إقتصادية واحدة، كنتيجة لقيام إحدى المنشآت بالتوحد مع أو السيطرة على صافي أصول وعمليات منشأة أخرى.

2- **الحقوق غير المسيطر عليها Non - controlling Interest**: هي ذلك الجزء من صافي نتائج العمليات وصافي الأصول، الذي تمتلكه الشركة المشتريّة (الدامجة)، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فمثلا إذا تمكنت المنشأة الدامجة من (القابضة) من الإستحواذ على 85% من أسهم الشركة (ص) المندمجة، ففي هذه الحالة فإن باقي الأسهم (ما نسبته % 15 من أسهم الشركة ص)، يكون مملوك لمساهمين آخرين، حيث يطلق على مالكي ال % 15 من أسهم ص بالحقوق غير المسيطر عليها (الأقلية).

3- **طريقة الحيازة Acquisition method**: هي طريقة تعتبر أن أي إندماج أعمال، هو عبارة عن وجود منشأة مشتريّة ومنشأة أو كيان آخر يتم الإستحواذ عليه، وإن المنشأة الدامجة تشتري صافي أصول المنشأة المشتراة وتعترف في سجلاتها بالأصول، والمطلوب المشتراه بالقيمة العادلة لها كما تعترف بأية إلتزامات محتملة، قد تنشأ على أن تكون قابلة للقياس بموثوقية.²

¹الاء مصطفى الاسعدي، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الاعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013،

ص، 271.

² محمد ابو نزار ، مرجع سابق، ص 670.

4- السيطرة **Control**: هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية، لمشروع آخر لتحقيق منافع من أنشطته.¹

5- القيمة العادلة **Fair Value**: هي المبلغ الذي سيتم إستلامه إذا تم بيع الأصل، أو دفعه لتسديد الإلتزام في عملية إعتيادية بين أطراف مشاركة بالسوق، المنتظم بتاريخ قياس القيمة العادلة (أنظر معيار IFRS13).

ن متطلبات المعيار الرئيسية:

1 - يتطلب المعيار أن تتم المحاسبة عن كافة إندماجات منشآت الأعمال، بطريقة الحيافة أو (التملك).

2 - يجب أن يتم تحديد الطرف الدامج (المشتري) في كل إندماج منشآت أعمال داخلية ضمن نطاقه.

3 - يجب على المنشأة الدامجة (المشتري) أن تقيس تكلفة إندماج الأعمال، من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة (نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى)، والإلتزامات التي تم تحملها.

التكاليف المتعلقة بالتملك **Acquisition - related costs**:

تكاليف التملك وهي التكاليف التي تتحملها المنشأة، لتفعيل عملية الإندماج مثل: المصاريف القانونية، أتعاب المحاسبين، أتعاب المقيمين والرسوم المهنية الأخرى المصاريف الإدارية والعمومية، ورسوم تسجيل وإصدار الأوراق المالية للديون ولحقوق الملكية، والرسوم المهنية يتم معالجتها كمصاريف فترة في السنة، التي يتم تحملها بها. بإستثناء واحد وهو

¹ خالد جمال الجعارات مرجع سابق، ص 230.

تكاليف إصدار الأوراق المالية للديون أو لحقوق الملكية. وفقا لمعيار المحاسبة الدوليين: معيار المحاسبة رقم 32 ومعيار الإبلاغ المالي رقم 1.09¹.

تاريخ التبادل:

وهو التاريخ الذي يحصل فيه المشتري (المنشأة الدامجة)، على السيطرة الفعالة على المنشأة المندمجة في عملية تبادل مفردة.²

يجب على المنشأة المشتري (الدامج) الاعتراف بشكل منفصل في تاريخ الإندماج بالأصول والإلتزامات المحددة، وكذلك الاعتراف بالإلتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة للمشتري (المندمجة)، وبغض النظر عما إذا كان قد اعترف بها في القوائم المالية للشركة المندمجة (المشتره) أم لا. أي أنه يتم الاعتراف بالإلتزامات المحتملة، التي تم نقلها من الشركة المشتري إلى الشركة المشتري، عند إندماج الأعمال إذا كانت هذه الإلتزامات عبارة عن إلتزام حالي ناشي من أحداث سابقة، ويمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق. نتيجة لذلك وخلافا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (37)، تعترف المنشأة الدامجة بالإلتزام المحتمل في إندماج الأعمال، بتاريخ الإستملاك حتى لو لم يكن مرجحا حدوث تدفق نقدي صادر في الفترة اللاحقة.

4- يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات المحددة (المعرفة) والإلتزامات، والإلتزامات المحتملة المتملكة من قبل المنشأة المشتري، بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء وبنسبة تملك 100 %، وتشارك الأقلية في التغير بالقيمة العادلة.

5- يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والإلتزامات المتملكة بالقيمة العادلة، لكافة الأصول والإلتزامات عدا الأصول المصنفة، كأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع

¹ محمد ابو نصار، مرجع سابق، ص 677.

² الاء مصطفى الاسعدي، مرجع سابق، ص 275.

بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (05)، والتي يجب قياسها (بالقيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع المقدرة).

6- يتطلب المعيار من المنشأة القيام بتاريخ الإستملاك، بتصنيف وتخصيص الأصول المشتراه القابلة للتحديد والإلتزامات. بما يتوافق مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى، ويجب على المنشأة إجراء التصنيف الأصول على أسس الشروط التعاقدية والظروف الإقتصادية والسياسات المحاسبية أو التشغيلية أو غيرها. وعلى سبيل المثال يجب على المنشأة المشتريية تحديد كيفية تصنيف الأصول، بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (09) كأصول مالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة.

7- الشهرة: يعترف المشتري (الدامج) بالشهرة كأصل بتاريخ الإقتناء، وتقاس مبدئيا بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول، بتاريخ الإقتناء وهي ما تعرف بالشهرة الموجبة **Good Will**. ويتم إحتسابها وفق هذا المعيار كما يلي:

الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الإندماج + قيمة الحصص غير المسيطر عليها)

- القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراهوالإلتزامات المحتملة.

8- إذا كانت تكلفة الشراء (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الإندماج + قيمة الحصص غير المسيطر عليها) أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراه، فإن هناك شهرة سالبة **Bad Will** والتي تسمى حديثا " الشراء بأسعار مخفضة **Bargain Purchases**، والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للأصول والإلتزامات المتملكة، وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراه والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة.¹

¹لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية: دروس وتطبيقات محلولة، الصفحات الورقاء، الجزائر 2016.

9- يجب على المنشأة المشترية في كل إندماج أعمال قياس، أي حصة غير مسيطرة (حقوق الأقلية) في المنشأة المشترية، ويسمح معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (03) قياس قيمة حقوق غير المسيطرين (الأقلية)، بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ- على أساس القيمة العادلة (القيمة السوقية لأسهم الأقلية)، وتسمى أحيانا طريقة

الشهرة الكاملة Full Good Will Method

ب- على أساس الحصة النسبية للحقوق غير المسطر عليها في القيمة العادلة لصافي

الأصول المحددة، في الشركة المشترية¹ Proprtinate Share of Net Assets

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للاندماج

تعد المعالجة المحاسبية لعملية ضم الأعمال من أكثر المواضيع المحاسبية تعقيدا، إلا أنها في نفس الوقت من أكثر المواضيع متعة والأكثر تشعبا. ويغض النظر عن شكل ضم الأعمال، أي سواء كان إندماج أم إتحاد أو قابضة وتابعة، فإن هناك طريقتان لمعالجة عملية التوحيد هما:

طريقة الحيازة Acquisition Method (طريقة الشراء Purchase Method) وطريقة

المصالح المشتركة Pooling Of Interests Method، وكما مبينا سابقا، فقد حددت الفقرة

(04) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (03): إندماج الأعمال، معالجة

عمليات دمج الأعمال بإستخدام طريقة الحيازة فقط وعدم جواز إستخدام طريقة المصالح

المشتركة. كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في العام 2001

المعيار الخاص، بإلغاء إستخدام طريقة المصالح المشتركة.²

¹الخضر علاوي مرجع سابق.

²خالد جمال الجعارات مرجع سابق، ص 240.

1 - **طريقة الحيابة AcquiitionMethod**: تقوم طريقة الحيابة على إفتراض أن عملية التوحيد، تمثل قيام الشركة المشترية بشراء صافي أصول الشركة المشترية، لذا تتم معالجة عملية التوحيد حسب هذه الطريقة بالشكل التالي:

يتم في البداية إحتساب تكلفة التملك، والتي تشمل النقدية المدفوعة من قبل الشركة المشترية، بالإضافة إلى القيمة العادلة لأية أصول تستخدمها الشركة المشترية، في سبيل تملك الشركة المشترية. وفي حالة تمويل عملية التوحيد كلياً أو جزئياً، عن طريق إصدار أسهم فإن القيمة السوقية لهذه الأسهم، تستخدم لإحتساب تكلفة الإستثمار.¹

- تصنف المصاريف التي تدفعها الشركة المشترية، لإتمام عملية التوحيد إلى مصاريف مباشرة **Direct Costs**، ومصاريف غير مباشرة **Indirect Costs**، ومن الأمثلة على المصاريف المباشرة أتعاب المدققين والإستشاريين والمحامين، والمتعلقة بإتمام صفقة التملك بالإضافة إلى المصاريف القانونية ومصاريف التسجيل اللازمة لذلك. أما المصاريف غير المباشرة فتتضمن في رواتب المديرين والعاملين في الشركة، الذين ساهموا في دراسة وإتمام عملية التملك. بالإضافة إلى إهلاك أصول الشركة المشترية المستخدمة في العملية، حيث تعتبر كافة المصاريف المباشرة وغير المباشرة مصاريف إيرادية، ولا تضاف لتكلفة الإستثمار وذلك إعتباراً من 2009/07/01. أما مصاريف طباعة وتسجيل الأسهم المصدرة من قبل الشركة المشترية، لتمويل عملية التوحيد فتخصم من القيمة العادلة للأسهم المصدرة، وقد جرت العادة على خصمها من رأس المال الإضافي **Addition Paid – In Capital**².

- يتم تقويم أصول والتزامات الشركة المشترية بالقيمة العادلة أو السوقية.

¹ محمدابو نصار، مرجع سابق، ص 677.

² جمعه حميدات، مرجع سابق، ص 352

- في حالة إختلاف تكلفة تملك الشركة المشتراة عن صافي القيمة العادلة لأصولها، فإن الفرق يمثل شهرة موجبة أو سالبة، يتم أخذها بعين الإعتبار عند إثبات عملية التوحيد، وكما سيتم توضيحه لاحقاً.
- إذا تمت عملية التملك خلال العام، فإن إيرادات ومصاريف الشركة المشتراة خلال الفترة، من بداية العام ولغاية تاريخ التملك لا يتم نقلها لحسابات الشركة المشتريّة. وسيتم في الأجزاء التالية من الفصل توضيح طريقة الحيّزة، في كل من حالة الإندماج والإلتحاد والقابضة والتابعة.

ن المعالجة المحاسبية للإندماج باستخدام طريقة الحيّزة Accounting For Business Combination Under The Acquisition Method

تمثل عملية الإندماج، وكما مبينا أعلاه قيام شركة بشراء كامل أسهم شركة أخرى مما ينتج عنه إنتقال جميع أصول، والتزامات الشركة المشتراة إلى الشركة المشتريّة. وبالتالي تصفية وزوال الشركة المشتراة، وبموجب طريقة الحيّزة تقوم الشركة المشتراة بإثبات إنتقال أصول والتزامات الشركة المندمجة، وذلك حسب قيمتها العادلة.¹

وفي حالة زيادة تكلفة الإستثمار المدفوعة من قبل الشركة المشتريّة، عن صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المشتراة، فإن مبلغ الزيادة يمثل شهرة يتوجب إثباتها يجعلها مدينة ثم يجري إختبار قيمة الشهرة، خلال الفترات المالية التالية لقياس إن كان هناك تدني أو إنخفاض في قيمتها. وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ الزيادة قد يمثل أكثر من أصل غير ملموس، فبالإضافة إلى الشهرة قد يكون هناك علامة تجارية أو براءة إختراع، وفي هذه

¹ محمد ابو نصار، مرجع سابق، ص 678.

الحالة يتوجب توزيع مبلغ الزيادة بين هذه الأصول، شريطة أن يكون تحديد أهمية وقيمة هذه الأصول، قابل للقياس بشكل معقول وإلا إعتبر مبلغ الزيادة شهرة.¹

أما عن كيفية معالجة الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال، خلال الفترات المالية اللاحقة للدمج فقد نص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (03): إندماج الأعمال (وكما بينا سابقا)، على عدم إطفاء الشهرة بتوزيع قيمتها على عدد من الفترات المالية، وبدلا من ذلك يجب إختبار قيمة الشهرة في نهاية كل سنة، لقياس إن كان هناك تدني أو إنخفاض في قيمتها (Impairment Of Good Will) وعليه ففي الفترات اللاحقة تبقى قيمة الشهرة دفتريا، كما هي ولا تخفض قيمتها إذا لم توجد أي مؤشرات تفيد بإنخفاض قيمتها. أما في حالة وجود مؤشرات لإنخفاض قيمة الشهرة، فيتم في هذه الحالة إثبات خسارة الإنخفاض في قيمة الشهرة، وتحميلها للفترة التي حدث فيها الإنخفاض، وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (36): إنخفاض قيمة الموجودات، لا يتم خسارة التدني في الفترات التالية التي تزيد فيها قيمة الشهرة.²

ü الإندماج مع وجود شهرة سالبة.

تنشأ الشهرة السالبة **Bad Will** أو ما يطلق عليها أحيانا بالزيادة **an excess** في حال كون صافي القيمة العادلة لأصول الشركة المشتراة، تزيد عن تكلفة الإستثمار المدفوعة من قبل الشركة المشتريّة، وقد حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (المعيار رقم: 03إندماج الأعمال، 2010) ثلاثة أسباب لوجود هذه الحالة:

1- وجود خطأ في عملية تحديد القيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة المشتراة، أو خطأ في عملية تحديد تكلفة الإستثمار المدفوعة من قبل الشركة المشتريّة. وفي هذه الحالة

¹ جمعه حميدات، مرجع سابق، ص 358.

² خالد جمال الجعارات مرجع سابق، ص 246.

يتوجب إعادة إحتساب القيمة العادلة لأصول الشركة المشتراة وتكلفة الإستثمار المدفوعة، من قبل الشركة المشتريّة وإثبات القيمة الصحيحة.¹

- 2- وجود قدرة تفاوضية عالية لدى الشركة المشتريّة، مما أدى إلى قيامها بشراء الشركة المندمجة بقيمة أقل من قيمتها الصحيحة، إلا أن المعيار إعتبار حدوث هذه الحالة نادرا. نظرا لأن أطراف العملية يكونوا في العادة على معرفة كافية وعلم بالقيمة العادلة للصفقة.
- 3- إستخدام بع المعايير المحاسبية في معالجة عملية الإندماج، والتي تقضي بقياس بعض البنود بقيمة تختلف عن قيمتها العادلة، بدلا من إستخدام القيمة العادلة، مثال: ذلك الضرائب المؤجلة، ففي حالة وجود خسائر مرحلة (مدورة) لدى الشركة المندمج (المشتراة) يتم تقييمها بقيمة تختلف عن قيمتها العادلة.²

أما عن كيفية معالجة الشهرة السالبة في حالة وجود، فقد بين حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (المعيار رقم 03: إندماج الأعمال، 2010) أن تلك الزيادة أو الشهرة السالبة، يتم الإعتراف بها فوراً كريح أو خسارة بعد إعادة مراجعة تقييم القيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة المشتراة، وتكلفة الإستثمار المدفوعة من قبل الشركة المشتريّة، ولم يسمح المعيار معالجة الشهرة السالبة كتخفيض لقيمة الأصول غير الملموسة، كما لم يسمح بمعالجتها كالتزامات مؤجلة

¹ جمعه حميدات ،مرجع سابق،ص 359.

خلاصة الفصل الاول:

نظرا للتطورات الاقتصادية الحالية ومرونة القوانين اصبحت عملية الاندماج امرا شائعا ومتكررا في الوقت الراهن، وعليه بات من الضروري معرفة دوافع وانواع الاندماج والمزايا المحققة من كل نوع، مما يعطي معلومات واضحة للمساهمين والشركاء والمستفيدين في عمليات اتخاذ القرار حول الشركة المدمجة او الدامجة وتوضيح ايجابيات وسلبيات كل نوع واثره المالي والاقتصادي علي اداء الشركة الجديدة فهو يعتبر من البدائل المطروحة للتمويل في السوق ان لم يكن الافضل، وذلك بخلق كيان قوي قادر علي المنافسة الداخليه والخارجيه، عن طريق زيادة راس المال وتدعيم الكوادر مما يسمح باستمرار النشاط واستحداث منتجات وخدمات جديده تمكن الكيان الصمود في وجه المنافسين.

ان معيار الإبلاغ المالي الدولي 3 اندماج الاعمال جاء مكملا للمتطلبات الراهنه من اجل تحقيق المنشآت الاقتصادية اهدافها من بخلق كيان قوي قادر علي المنافسة الداخليه والخارجيه عن طريق بدائل و طرق اقترحها هذا المعيار والتي تصب في صالح المنشآت وتقوية الجانب المالي والاقتصادي لها.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال

إن لعملية دمج وتوحيد الأعمال من الأهمية البالغة اقتصاديا وتجاريا على كل الدول حيث تبرز أهميته في انه الداعم الأول للقدره على المنافسة وتنظيم الانتاج وترشيده، فيما يسعى الى تحقيق أدق صور التكامل الرأسي وأكثرها عمقا، فقد ساعد على ارتفاع المردودية الاقتصادية للمؤسسات المندمجة وذلك من خلال الاستفادة الى أقصى حد من الاستثمارات والأصول اللازمة والتي تتطلبها المشروعات الاقتصادية والتجارية الكبرى.

أما على المستوى المحلي أي الجزائر فقد عالج النظام المحاسبي المالي عملية تجميع الأعمال وفق متطلبات بيئة الأعمال الجزائرية وتماشيا مع كل من القانون التجاري الجزائري وقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: تجميع الأعمال وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: الاجراءات القانونية لتوحيد الأعمال حسب القانون التجاري الجزائري

المبحث الثالث: دمج الأعمال وفق النظام الضريبي الجزائري

المبحث الأول: تجميع الأعمال وفق النظام المحاسبي المالي SCF

النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية يتم تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹. يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.

لقد تناول النظام المحاسبي المالي عملية الاندماج بشكل مرتبط مع عملية إعداد الحسابات المجمعة (القوائم المالية الموحدة) كون أن الموضوعين (الاندماج وتجميع الحسابات) لهما علاقة وارتباط كبير فيما بينهما غير أن معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS تناولت الموضوعين بشكل منفصل حيث خصصت معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 لتجميع الاعمال ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 لموضوع القوائم المالية الموحدة².

ولقد تضمن النظام المحاسبي المالي جملة من المواد والفقرات التي تنظم وتحدد إجراءات عملية تجميع الاعمال من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

المطلب الأول: النصوص والمواد والتعريفات التي جاء بها SCF في مجال تجميع الأعمال
أولا - النصوص والمواد التي جاء بها SCF في مجال تجميع الأعمال

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، المادة 3.

² - شنايت بلال وحبيش علي، تجميع الأعمال بين SCF و IFRS3، دراسة بحثية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، السنة 2021، ص 631-648.

الجدول رقم (01): الإطار المحاسبي لتجميع الأعمال وإعداد الحسابات المجمعة وفق الـ SCF

المصدر	الفصل / المواد / أو الفقرات
القانون رقم 07-11	الفصل الخامس: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة من المادة 31 الى المادة 36
المرسوم التنفيذي رقم 156-08	من المادة 39 الى المادة 41
القرار رقم 71 المؤرخ في 26 يوليو 2008	الملحق الأول / الباب الأول / الفصل الثالث: الكيفيات الخاصة للتقييم والمحاسبة U القسم 2: الادماج - تجميع البيانات - الحسابات المدمجة من الفقرة 1.132 الى الفقرة 21.132
	الملحق الأول/ الباب الثاني: عرض الكشوف المالية / الفصل الثامن: محتوى ملحق الكشوف المالية U النقطة 3 - : المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات ومسيريها
	الملحق الأول/الباب الثالث: مدونة الحسابات سير الحسابات/الفصل الثاني: سير الحسابات U الصنف الثاني: فارق الاقتناء ح /207
	الملحق 3 / معجم قائمة التعريفات المصطلح 23 (تكلفة الاقتناء)، المصطلح 33 (فارق الاقتناء)، المصطلح 43 (الدمج)

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

العدد 19 الصادرة في 26 يوليو سنة 2008.

ثانيا - التعريفات التي أوردها SCF في مجال تجميع الأعمال¹

ذكر النظام المحاسبي المالي SCF مجموعة من التعاريف للمصطلحات التقنية والمحاسبية التي تندرج في عملية تجميع الأعمال والتي من شأنها أن تسهل فهم أسلوب معالجة هذا النظام لهذه العملية، ومن بين أهم هذه التعاريف ما يلي:

¹ - شنايت بلال وحبيش علي، تجميع الأعمال بين SCF و IFRS3، دراسة بحثية، مجلة اقتصاديات شمالافريقيا، المجلد 17، العدد 26، السنة 2021، ص 631-648.

الجدول رقم (02): تعريفات أوردها النظام المحاسبي المالي SCF في مجال تجميع

الأعمال

المصطلح	التعريف
الدمج	حسب المصطلح رقم 43 من قائمة التعريفات: الدمج هو عموما عملية تتم بين شركتين يتم خلالها: <ul style="list-style-type: none"> • تحويل أصول شركة ما وخصومها الى شركة أخرى ويتم حل الشركة الأولى أو تحويل أصول الشركتين وخصومهما الى شركة جديدة ويتم حل الشركتين الأوليين
تكلفة الاقتناء	حسب المصطلح رقم 23 من قائمة التعريفات: فإن تكلفة الاقتناء هي سعر الشراء الناتج عن اتفاق الأطراف عند تاريخ اجراء المعاملة، وتزداد عليه الحقوقو الجمركية وغيرها من الرسوم الجبائية التي لا يستردها الكيان من الإدارة الجبائية وكذا النفقات الملحقة المقدمة مباشرة للحصول على مراقبة العنصر ووضعه في حالة استعمال. تخصم التخفيضات التجارية والعناصر الأخرى المماثلة للحصول على تكلفة الاقتناء
فارق الاقتناء	حسب المصطلح رقم 33 من قائمة التعريفات: هو كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول والخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

العدد 19 الصادرة في 26 يوليو سنة 2008.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية تجميع الأعمال وفق SCF¹

نستعرض جملة من المواد التي جاء بها SCF في القسم الثاني من الفصل الثالث بعنوان تجميع الكيانات والحسابات المدمجة.

1.132 - تهدف الحسابات المدمجة الى تقديم الممتلكات والوضعيات المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.

2.132 - كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الاقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات.

3.132 - يكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة غدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج الذي يعرف بالكيان المدمج (أو الشركة الأم)، أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته.

4.132 - يعفى كل كيان مهيمن من إعداد كشوف مالية مدمجة إذا كان يحوزها بصورة شبه كلية كيان آخر، وإذا حصل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية، والحيازة شبه الكلية تعني أن الشركة المهيمنة تحوز على الأقل على 90% من حقوق التصويت².

5.132 - تعرف المراقبة كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية العملياتية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته. ويفترض وجود المراقبة في الحالات الآتية:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر.

- السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت محصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قرار 26 يوليو 2008 ، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 ، العدد 19.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة 25 نوفمبر 2007 ، العدد 74.

- سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر.
 - سلطة تحديد السياسات المالية العملياتية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد.
 - سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير الكيان.
- 6.132-** تبقى خارج مجال تطبيق عملية الدمج، الكيانات التي تواجه قيود صارمة ودائمة تفرض إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة أو النفوذ الذي يمارسه عليها الكيان المدمج. وكذلك الأمر بالنسبة الى الكيانات التي تملك الأسهم أو الحصص للغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها لاحقا في مستقبل قريب.
- يبرر في ملحق الحسابات المدمجة، كل إقصاء لدمج الكيانات يندرج في الفئات المنصوص عليها في هذه الفقرة.
- 7.132-** تدمج الكيانات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدمجة، تبعا لطريقة التكامل الشامل.
- تتمثل هذه الطريقة:
- في الميزانية:** الأخذ بعناصر ممتلكات الكيان المدمج فيما عدا سندات الكيانات المدمجة، وإحلال محل القيمة المحاسبية لتلك السندات غير المأخوذ بها، مجموع عناصر الأصول والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة لهذه الكيانات محددة حسب قواعد الإدماج.
- في حساب النتائج:** إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموع المدمج محل عمليات الشركة المدمجة، مع استبعاد العمليات المعالجة فيما بينها من قبل الكيانات التي هي جزء من هذا المجموع.
- تأخذ الكشوف المالية في الحساب، مصالح الغير (مصالح ذات الأقلية) ويورد ذكر هذه المصالح ذات الأقلية تحت عنوان خاص في رؤوس الأموال الخاصة وفي النتائج الصافية للمجموع المدمج.

8.132- يتم تحويل الكشوف المالية للكيانات الأجنبية الى العملة الوطنية حسب الطريقة الآتية:¹

- تحويل الأصول والخصوم على أساس سعر الإقفال.
تحول المنتجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات، غير انه، لأسباب عملية، يرخص باستعمال سعر صرفمتوسط أو مقرب.
-تسجل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الموال الخاصة المدمجة الى حين خروج الاستثمار الصافي.

9.132- إذا كان تاريخ إقفال السنة المالية لكيان يشمله الادماج سابقا بأكثر من ثلاثة أشهر لتاريخ إقفال السنة المالية للادماج، فإن الكشوف المالية المدمجة تعد على أساس حسابات وسيطة تعد في تاريخ الادماج ويراقبها محافظ حسابات الكيان المدمج، وعند تعذر ذلك، من طرف مهني مكلف بمراقبة الحسابات.

10.132- يشمل ملحق الكشوف المالية المدمجة على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح بالتقدير الصحيح لمحيط وممتلكات والوضعية المالية ونتيجة المجموع المتكون من الكيانات المندرجة في الادماج.

يشمل كذلك جدولاً لتغير محيط الادماج يبين جميع التعديلات التي أثرت في هذا المحيط بفعل تغير النسبة المئوية لمراقبة الكيانات السابق إدماجها، وبفعل عمليات اقتناء سندات والتنازل عنها.

11.132 - الكيان المشارك هو كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذاً ملحوظاً، وهو ليس بكيان فرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة.
والنفوذ الملحوظ يفترض وجوده في الحالات الآتية:

- الحيازة (المباشرة أو غير المباشرة) لـ 20% أو أكثر من حقوق التصويت.
- التمثيل في الأجهزة المسيرة.

¹ نفس المصدر، ص 17

- المشاركة في عملية إعداد السياسات الاستراتيجية.
 - المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة ن وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إدارات ومسيرين.
- 12.132-** تدرج المساهمات في الكيانات المشاركة، ضمن إطار إعداد الحسابات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة التي تتمثل في: ¹
- على مستوى الأصل للميزانية المدمجة:
 - إحلال الحصة التي تمثلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة ونتيجة الكيان المشارك محل القيمة المحاسبية لتلك السندات.
 - احتساب حصة المجموعة هذه نتيجة الكيان المشارك ضمن حسابات النتائج المدمجة.
 - على مستوى حساب النتائج المدمج:
 - يقدم تحت عنوان خاص حصة المجمع في نتيجة الكيان المشترك.
- الأخذ في الحسبان النتيجة المدمجة هذه الحصة للمجمع في حساب نتيجة الكيان المشترك.
- 13.132-** يتم تحديد فارق الادمج الأول المثبت لدى دخول كيان ما في محيط الادمج بالفرق بين:
- تكلفة اقتناء سندات الكيان المعني كما تظهر في الأصل التابع للشركة المالكة لهذه السندات.
 - والحصة غير المعاد تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذا الكيان والتي تعود الى الشركة المالكة بما في ذلك حصة نتيجة السنة المالية المكتسب عند تاريخ دخول الكيان في محدط الادمج.
- 14.132-** يتركب فارق الادمج الأول الايجابي على العموم من عنصرين اثنين يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة في إطار اعداد الحسابات المدمجة.

¹ نفس المصدر، ص 17.

- فارق تقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض عناصر قابلة للتحديد في الأصل والقيمة الحقيقية لنفس هذه العناصر في تاريخ اقتناء السندات.
- فارق اقتناء أو "حسن التفاتة" "Good Will" الذي هو عبارة عن فائض فارق الإدماج الذي لم يمكن إلحاقه بعناصر الأصل القابلة للتحديد، والذي هو مدرج في فصل خاص من الأصل.
- عندما لا يتأتى تقسيم فارق الإدماج الأول بين مختلف مكوناته، يكون من القبول، على سبيل التبسيط، إدراجه بمبلغه الكامل في باب " فارق الاقتناء ".
- 15.132-** في إطار أي عملية الإدماج
- تتسبب فوارق التقييم الى عناصر الأصول المعنية القابلة للتحديد الى غاية إرجاع هذه الأصول الى قيمتها الحقيقية المحددة في تاريخ الاقتناء.¹
- يسجل فارق الاقتناء في الأصل غير الجاري للميزانية تحت عنوان منفصل في شكل زيادة للأصل إذا كان الفارق ايجابيا، وفي شكل تخفيض للأصل إذا كان الفرق سلبيا.
- 16.132-** تتم في كل عملية جرد مقارنة مبلغ فراق الاقتناء الايجابي مع القيمة الاقتصادية (أو القيمة النفعية) للعناصر غير المادية التي يشكلها هذا الفارق. ومن المحتمل إثبات أي خسارة في قيمة فارق الاقتناء عند الاقتضاء لإرجاع مبلغ هذا الفارق الى قيمته الاقتصادية. وهذه الخسارة في القيمة لا تنعكس
- 17.132-** يدرج في الحسابات أي فارق اقتناء سلبي (أو حسن التفاتة سلبية) في شكل منتج تبعا لوظيفة أصله.
- عندما يكون عبارة عن نفقات مستقبلية منتظرة، يدرج في الحسابات في شكل منتج عند تاريخ حدوث تلك الخسائر أو النفقات.

¹ نفس المصدر، ص17.

- عندما يكون عبارة عن فارق بين القيمة الحقيقية للأصول غير النقدية المكتسبة، وقيمة اقتنائها، فإنه يدرج في الحسابات كمنتجات على مدى المدة النفعية الباقية لهذه الأصول.
- عندما لا يمكن إلحاقه لا بأعباء مستقبلية، ولا بأصول غير نقدية، فإنه مباشرة يدرج في الحسابات على شكل منتجات.

المطلب الثالث: طريقة معالجة وتسجيل فارق الاقتناء

من خلال النصوص والمواد التي جاء بها SCF في معالجة وتسجيل فارق الاقتناء نجده يتباين ويختلف على المعالجة المحاسبية التي تعتمدها المعايير IAS ولا حتى معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS.

إذ نجد أن SCF يحدد فارق الاقتناء بأسلوب مغاير وذلك من خلال مرحلتين، فيقوم بتحديد فارق الإدماج الأول ثم حساب فارق التقييم ويكون فارق الاقتناء من خلال الفرق بين فارق الإدماج الأول وفارق التقييم، ويتم حساب فارق الإدماج الأول من خلال الفرق بين تكلفة الاقتناء المقدمة بتاريخ الاندماج والحصة المشتراة من رؤوس الأموال فقط، أما فارق التقييم هو المجموع الجبري لفوارق تقييم الأصول عنصر بعنصر، وحسب SCF يسجل هذا الفارق في الحساب رقم 207 فارق الشراء الذي يسجل ضمن حسابات الأصول المعنوية، كما ينص SCF على أنه يتم تسجيل في هذا الحساب فرق الاقتناء سواء كان موجبا أو سالبا النتائج عن اقتناء او اندماج كما يمكن أن يكون مدينا أو دائنا، ويجب أن يظهر في الميزانية ضمن الأصول غير الجارية مهما كان رصيده¹.

وطبقا لـ SCF يعترف بالشهرة الموجبة (إذا كان فارق الاقتناء موجب) كأصل غير ملموس (معنوي) ويخضعه للإهلاك، ونلاحظ أيضا وجود الحساب 2807 في مدونة الحسابات التي جاء بها SCF والمتعلق بإهلاك الشهرة الموجبة بحيث يجعل الحساب

¹ - شنايت بلال وحبيش علي، المرجع السابق.

2807 دائنا بقسط الاهتلاك وفي المقابل يجعل الحساب 681 مخصصات الاهتلاكات

مدينا بنفس المبلغ نهاية كل سنة، بعد تحديد عمر ومدة الشهرة.

أما إذا كان هذا الفارق سالبا فقط نص SCF على أن يسجل الفارق ضمن الأصول غير

الجارية تحت عنوان منفصل في شكل تخفيض للأصل.

المبحث الثاني: الاجراءات القانونية لتوحيد الأعمال حسب القانون التجاري الجزائري¹

يعرف توحيد الأعمال بأنه عبارة عن اندماج شركتين أو أكثر ذات شخصية معنوية مستقلة في وحدة اقتصادية واحدة، وبعد اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة الجديدة، وقد كان للمشرع الجزائري موقفه من خلال القوانين والتشريعات التي جاء بها والتي من شأنها تسهيل وضبط عمليات توحيد العمال ن من خلال القانون التجاري وخاصة المواد من 745 الى المادة 756 من القسم الرابع تحت عنوان الادمج والانفصال حيث وضع الاساليب والمحددات والخطوات الواجب اتباعها لاتمام إجراءات توحيد الأعمال، وسنتعرض في هذا المبحث لهذه المواد.

المطلب الاول: إجراءات ومحددات الاندماج في القانون التجاري الجزائري

المادة 744: للشركة ولو في حال تصفيتها، أن تدمج في شركة أخرى أو ان تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريقة الدمج. أما لها أن تقدم ماليتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الادمج والانفصال.

المادة 745: يسوغ تحقيق العمليات المشار إليها في المادة المتقدمة بين شركات ذات شكل مختلف، ويجب أن تقررها كل واحدة من الشركات المعنية حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الأساسية.

¹- القانون التجاري، القسم الرابع، الادمج والانفصال، الفقرة الأولى أحكام عامة، الفقرة الثانية أحكام خاصة بالشركات المساهمة، ص 151، ص 152.

إذا كانت العملية تتضمن أحداث شركة جديدة، يتعين تأسيس كل واحدة منها حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الشركة الموافق عليها.¹

المادة 746: خلافاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 745، إذا كان من شأن العملية المقرر زيادة تعهدات الشركاء أو المساهمين لشركة أو عدة شركات معينة، فإنه لا يقرر ذلك إلا بموافقة الشركاء المذكورين أو المساهمين بالاجماع.

المادة 747: يحدد مجلس الإدارة مشروع الادماج أو الانفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الادماج أو الشركة المقرر إدماجها. ويجب أن يتضمن البيانات التالية:

1- أسباب الادماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه.

2- تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية، المستعملة لتحديد شروط العملية.

3- تعيين وتقديم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدمجة أو الجديدة.

4- تقرير روابط مبادلة الحصص.

5- المبلغ المحدد لقسط الادماج أو الانفصال.

يبين المشروع أو أي بيان ملحق به طرق التقديم المستعملة وأسباب خيار روابط مبادلة الحصص.

المادة 748: يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدمجة والمستوعبة.

ويكون محل نشر في 'حدي الصحف المعتمدة لتلقي الاعانات القانونية.

المادة 749: يقرر الادماج من طرف الجمعية العامة الاستثنائية للشركات المدمجة والمستوعبة.

إن رأس مال الشركات المستوعبة أو المدمجة يؤول إلى الشركة المدمجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الادماج في الحالة التي تكون عليها في تاريخ تحقيق العملية النهائية.

¹ نفس المرجع السابق.

ويؤول رأسمال الشركة المنفصلة حسب نفس الشروط ويقع توزيع بين الشركات المدمجة أو الشركات الجديدة الناتجة عن الانفصال حسب الشروط المقررة بمشروع الانفصال.

المادة 750: يقدم مجلس الإدارة أو القائمون بالإدارة، حسب الأحوال، مشروع الإدماج أو الانفصال وملحقاته لمندوبي الحسابات، إن وجدوا، لكل واحد من الشركات المساهمة في العملية قبل خمسة وأربعين يوما على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء أو المساهمين المدعويين للنظر في هذا المشروع¹.

المادة 751: بضع ويقدم مندوبو الحسابات لكل شركة، ويساعدهم عند الاقتضاء خبراء يختارونهم، تقرارا عن طرق الإدماج وخاصة عن مكافأة الحصص المقدمة للشركة المدمجة. ولأجل ذلك يسوغ لمندوبي الحسابات الاطلاع على كافة المستندات المفيدة، لدى كل شركة معنية.

المادة 752: يوضع تقرير مندوب الحسابات من المقر الرئيسي ويجعل تحت تصرف الشركاء أو المساهمين في ظرف خمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية المدعوة للنظر في مشروع الاندماج أو الانفصال.

وفي حالة الاستشارة الكتابية، يوجه هذا التقرير للشركاء مع مشروع القرار المعروض عليهم.

المادة 753: يحقق المندوبون المكلفون بتقدير الحصص المقدمة خصوصا بأن مبلغ رأس المال الصافي الذي قدمته الشركات المندمجة يعادل على الأقل مبلغ زيادة رأس المال الشركة المدمجة أو مبلغ رأس مال الشركة الجديدة الناتجة عن الإدماج. ويجري نفس هذا التحقيق بالنسبة لرأس مال الشركات المستفيدة من الانفصال.

المادة 754: تثبت الجمعية العامة غير العادية للشركة المدمجة في المصادقة على الحصص العينية طبقا لأحكام الواردة في المادة 673.

المادة 755: إذا تحقق الاندماج عن طريق إنشاء شركة جديدة، فإنه يمكن أن تتكون هذه الشركة دون حصص أخرى غير تلك التي تكونت من جراء الاندماج. وفي هذه الحالة يجوز

¹ - نفس المرجع السابق.

لمساهمي هذه الشركات أن يجتمعوا بحكم القانون في جمعية عامة تأسيسية للشركة الجديدة الناشئة عن طريق الادمج، أما بالنسبة للإجراءات فإنها تتبع طبقاً لأحكام تنظيم تكوين الشركات المساهمة.

المادة 756: تصبح الشركة مدينة لدائني الشركة المدمجة في محل ومكان تلك دون أن يترتب على هذا الحلول تجديد بالنسبة لهم ويجوز لدائني الشركة الذين شاركوا في عملية الادمج وكان دينهم سابقاً لنشر مشروع الادمج، أن يقدموا معارضة ضد هذه الأخيرة في أجل 30 يوماً ابتداءً من النشر المنصوص في المادة 748 ويتخذ بعد ذلك قرار قضائي إما برفض المعارضة أو يلغي الأمر إما بتسديد الديون، وإما بإنشاء ضمانات تقدمها الشركة الماصة بشرط أن تكون هذه الضمانات كافية.

ولا يحتج بالادمج على هذا الدائن إذا لم تسدد الديون أو لم تنشأ الضمانات التي أمر بتقديمها. على أن المعارضة من دائن واحد لا يكون لها أي تأثير على متابعة عمليات الادمج.

كما لا تعترض أحكام هذه المادة بالنسبة لتطبيق الاتفاقيات التي ترخص للدائن باشتراط التسديد العاجل لدينه في حالة إدراج الشركة المدينة بشركة أخرى¹.

المطلب الثاني: طرق الاندماج حسب القانون التجاري الجزائري

لقد بين القانون التجاري الجزائري طريقتين للاندماج وهما طريقة الانضمام وطريقة الامتصاص.

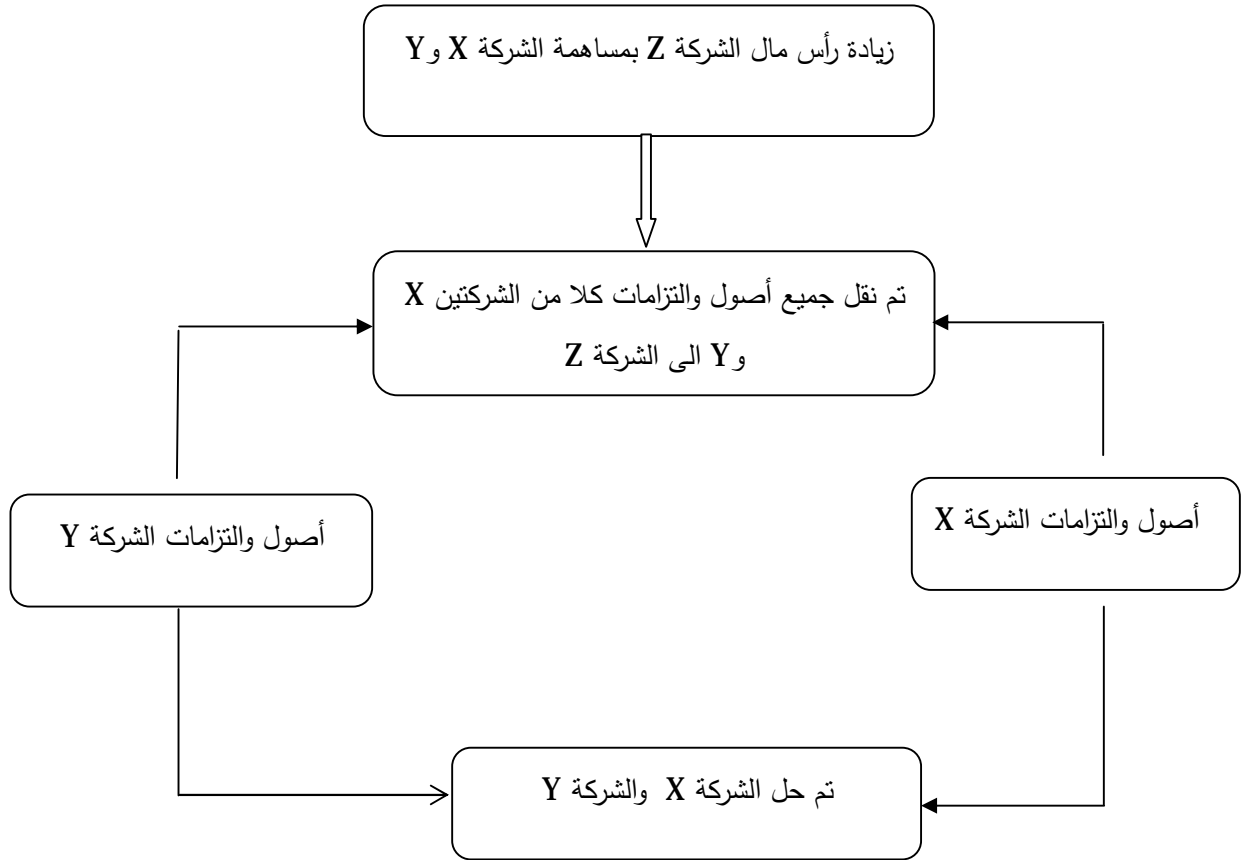
1. الاندماج عن طريق الانضمام FUSION- REUNION:

الاندماج عن طريق الانضمام أي إنشاء شركة جديدة يتم من خلالها زوال كلا الشركتين الأصليتين لفائدة شركة ثالثة تنشأ من جديد إن لهذا الاندماج نفس

¹ - نفس المرجع السابق.

ميكانيزمات الاندماج عن طريق الامتصاص غير أن الفرق الأساسي يظهر من النتائج نفسها لعملية الاندماج عن الانضمام¹.

الشكل رقم (05): يبين الاندماج بطريقة الانضمام FUSION- REUNION



المصدر: من إعداد الطلبة

2. الاندماج عن طريق الامتصاص FUSION- ABSORPTION: يتم الاندماج عن

طريق امتصاص شركة لشركة أخرى، حيث تسمى الشركة الماصة (الدامجة) والشركة الممتصة (المندمجة)².

ويصاحب هذه العملية العديد من العمليات المترابطة:

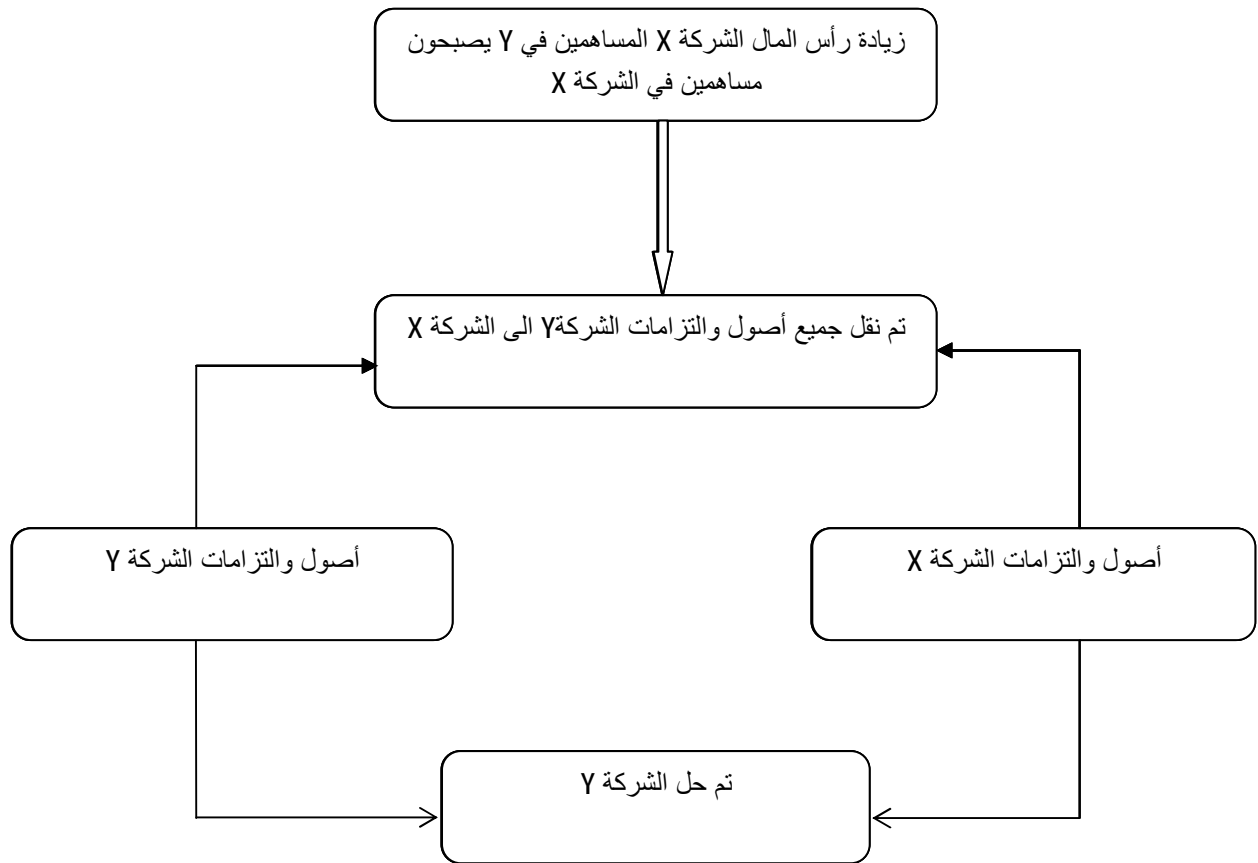
✓ الشركة المندمجة:

¹ - ضيف روفية، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص 94.

2 - faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=84404, consulté le: 3102/12/37, pm: 18:30

- ü تقويم الأصول المتقلة.
- ü تحديد حقوق الشركاء في الشركة المندمجة.
- ü التسجيل المحاسبي لعملية التنازل عن الأصول والخصوم.
- v الشركة الدامجة:
- ü تحديد قيمة الحصة للشركة المندمج فيها.
- ü تحديد عدد الحصص الممنوحة للشركة المندمجة.
- ü تحديد علاوات الادمج.
- ü التسجيل المحاسبي لعملية زيادة رأس المال.

الشكل رقم (06): يبين الاندماج بطريقة الامتصاص FUSION- ABSORPTION



المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثالث: دمج الأعمال وفق النظام الضريبي

المطلب الاول: النصوص والإجراءات الضريبية

تكملة لإجراءات دمج الأعمال في البيئة الجزائرية وبعد استعراضنا لما جاء به النظام المحاسبي والمالي SCF والقانون التجاري الجزائري نعرض لأهم النصوص والإجراءات الضريبية المتعلقة بتوحيد الأعمال وذلك حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية والمادة 143 التي نصت على الاجراءات الضريبية المتعلقة بتوحيد الأعمال وسوف نتطرق لها فيما يلي ¹:

يترتب على عدم احترام هذه الحكام وإعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية تقدر بـ 30%.

✓ تعفى من الضريبة على أرباح الشركات فوائض القيم، غير تلك المحققة من السلع، التي تنتج عن منح أسهم أو حصص مجاناً في الشركة (حصص في رأسمال) عقب ادماج شركات أسهم في شركات ذات مسؤولية محدودة.

✓ يطبق نفس النظام عندما تنقل شركة ذات أسهم أو ذات مسؤولية محدودة:

ü كامل أصولها الى شركتين أو عدة شركات تم تشكيلها وفق أحد هذه الأشكال.

ü جزء من عناصر أصولها الى شركة أخرى تم تشكيلها وفق أحد هذه الأشكال.

يتوقف تطبيق أحكام هذه المادة على الالتزام في عقد الادماج أو الاسهام بحساب علاوة على السلع المتضمنة في الحصص، الاهتلاكات المالية السنوية التي يجب اقتطاعها من الأرباح وكذا فوائض القيم اللاحقة التي تنتج عن انجاز هذه العناصر حسب سعر التكلفة، والخاصة بالشركات المدمجة والمساهمة مع خصم الاهتلاكات المالية التي سبق أن حققتها.

ويقع هذا الالتزام، في الحالة المشار إليها في الفقرة أعلاه، على عاتق الشركة الدامجة أو الحديثة. إما في الحالات المشار إليها في الفقرة 2 فإنه يقع على التوالي، إما على عاتق

¹. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون المالية التكميلي سنة 2020

الشركات المستفيدة من الإسهامات بالتناسب مع قيمة عناصر الأصول الممنوحة لها وإما على عاتق الشركة المستفيدة من الأسهم الجزئية.

المطلب الثاني: أنواع الأنظمة المتعلقة عمليات توحيد الأعمال

ويوجد نوعان من الأنظمة المتعلقة على عمليات توحيد الأعمال¹:

النظام المشترك Régime de droit commun

إن عملية اندماج الشركات في النظام المشترك تعتبر عملية رفع رأسمال الشركة الدامجة وتصفية الشركة المندمجة وتخضع الى الضرائب والرسوم التالية:

- حقوق التسجيل والطابع.
- الضرائب على أرباح الشركات المتعلقة بزيادة القيمة المحققة.
- الرسم على القيمة المضافة والمتعلق بالبضائع والمنتجات والاستثمارات التي تحوي على القيمة المضافة حيث أن قوانين الضرائب تنص على أن الاستثمار إذا تم التنازل عنه في مدة تقل عن 05 سنوات وجب تسديد الرسم على القيمة المضافة بالفرق وبالتناسب، أي يتم إرجاع مبلغ الرسم على القيمة المضافة المخصوم سلفاً عند تاريخ اقتناء هذه الاستثمارات والذي تم استرجاه كرسوم على المشتريات وتكون نسبة الإرجاع بعدد السنوات المتبقية على 5، مثلاً: إذا تم اقتناء استثمار وبقي في ذمة المؤسسة سنتين فيتطلب إرجاع $\frac{3}{5}$ من مبلغ الرسم على المشتريات لهذا الاستثمار.

النظام التفضيلي Régime de faveur

وفق هذا النظام تعتبر عملية الاندماج عملية خاصة ذات طابع انتقالي فالشركة المندمجة لا يتم تصفيته حيث تستمر في الوجود من خلال الشركة الدامجة، حيث تعفى فوائض القيم الناتجة على عملية التنازل كما هي مبينة في المادة 143 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم والمماثلة أعلاه.

1- رشيد عريوة، طرق وأساليب الإندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة

خلاصة الفصل الثاني:

تمحور هذا الفصل حول معالجة وطرق الاندماج حسب المشرع الجزائري، وفق النظام المحاسبي المالي، بحيث تم التطرق الى توضيح الطرق والإجراءات القانونية لعملية الاندماج حسب ما يملئها القانون التجاري الجزائري وكذلك حسب النظام المحاسبي المالي وذلك وفق ما تملئها البيئة الاقتصادية والتجارية الجزائرية وفي الأخير حسب القانون الجبائي الجزائري المتمثل في نصوص قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الذي يحدد إطار وامتيازات النظام الضريبي المتعلق بالاندماج وكذا الاجراءات الضريبية المتعلقة بتوحيد ودمج الأعمال. حيث رأينا اهتمام المشرع الجزائري ومواقفته لهذا الجانب المهم والذي أصبح لا غنى عنه في جل دول العالم حيث أصبح الاندماج يقدم نفسه بل ويفرض وجوده كبديل لمنشآت الأعمال لتحويل مشروعاتها والتوسع الاقتصادي والتجاري.



الفصل الثالث الإطار التطبيقي (دراسة ميدانية)

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين IFRS 3 و SCF - دراسة تحليلية -

من أجل الإلمام لما تطرقنا له في الجانب النظري للدراسة، ووضعه في إطاره التطبيقي كان لا بد من تناول حالة عملية لعملية تجميع الأعمال، وفق كل من IFRS 3 و SCF وتمثل الدراسة التطبيقية في مثال مستوحى من حالة واقعية لعملية إندماج شركتين عن طريق الامتصاص (الشراء) وقد كانت الحالة الواقعية لهذا الدمج بشهرة موجبة أي أن المبلغ المقدم لغرض الدمج أكبر من صافي أصول الشركة المندمجة، إلا أنه وللوقوف على طريقة معالجة كل من IFRS 3 أو SCF للشهرة السالبة وطريقة حسابها فقد قمنا بالتعديل في المبلغ المقدم لغرض الاندماج وتخفيضه عن صافي أصول الشركة المندمجة. وهذا موضوع دراستنا وما يميزها عن الدراسات السابقة في موضوع الاندماج.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مايلي:

المبحث الأول: تقديم المؤسستين محل الدراسة

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال الناتجة عن شهرة موجبة

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال الناتجة عن شهرة سالبة

المبحث الرابع: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و معيار الإبلاغ المالي

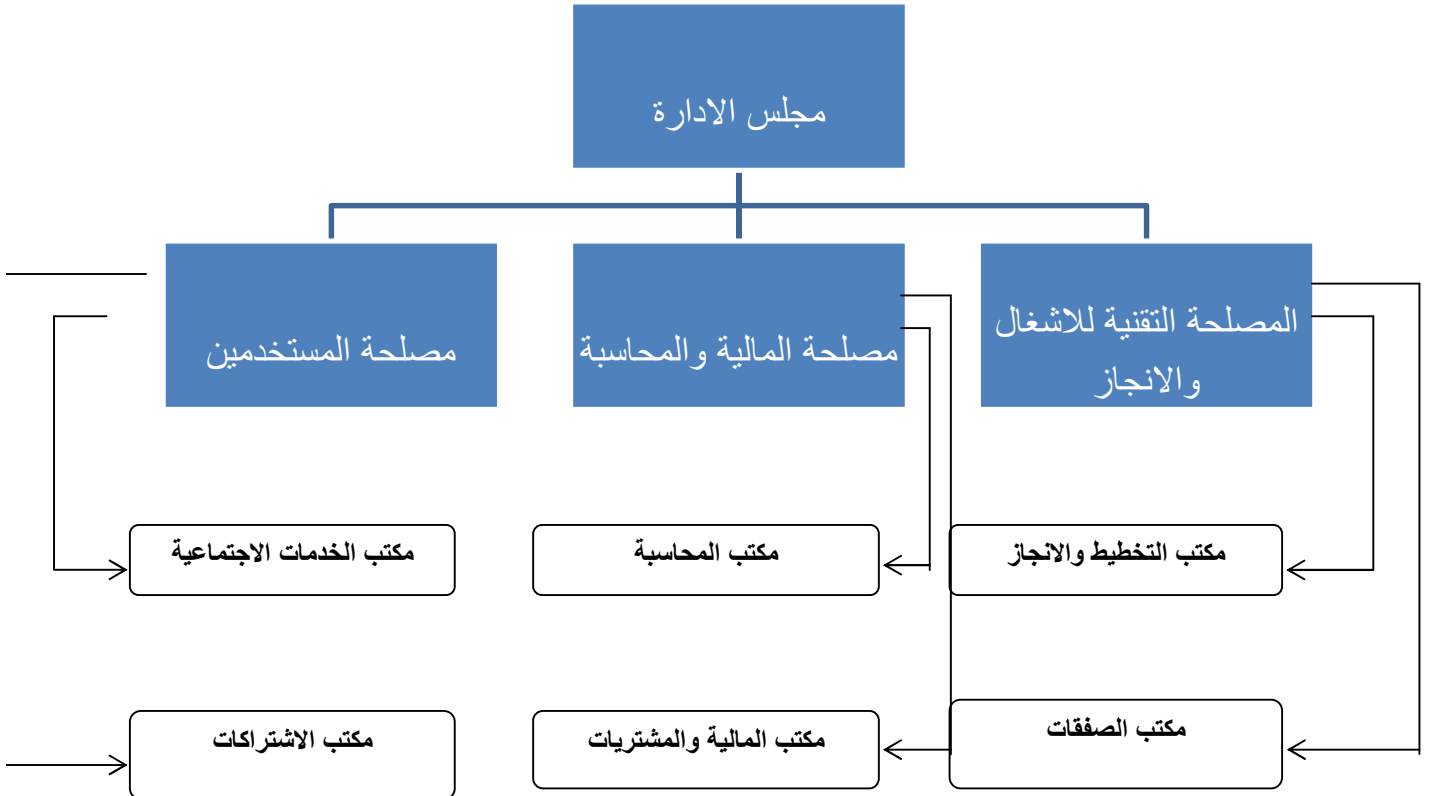
المبحث الأول: تقديم المؤسستين محل الدراسة

المطلب الأول: عرض معلومات المؤسستين

تتمثل عناصر الدراسة للحالة الواقعية من:

الشركة الدامجة (الماصة) والمعبر عنها باسم SARL EL WAHA للأشغال العمومية والطرق وهي الشركة ذات المسؤولية المحدودة، والتي بدأت نشاطها بتاريخ 2006/01/01 برأس مال قدره: 100.000.000.00 دج تحت سجل تجاري رقم 05425553/B/6. حيث يركز نشاطها في ميدان الأشغال العمومية والطرق.

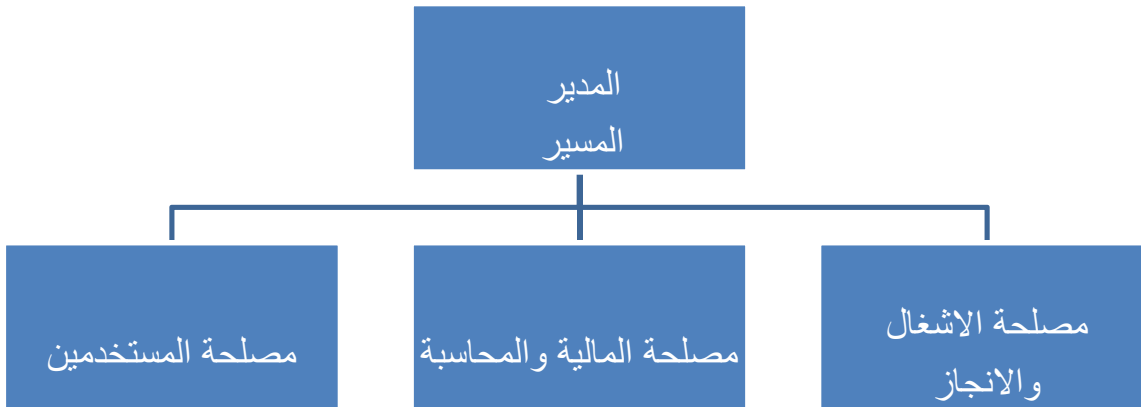
الشكل رقم: 07 الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة شركة SARL EL WAHA



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة

الشركة المندمجة (الممتصة) والمعبر عنها باسم EURL SOTRE للانجاز وهي الشركة ذات الشخص الوحيد ش. ذ. م. م والتي بدأت نشاطها بتاريخ 2015/08/12 برأس مال قدره: 100.000.00 دج تحت سجل تجاري رقم 05423777/B/15. حيث يتركز نشاطها في ميدان الاشغال العمومية والطرق.

الشكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للشركة EURL SOTRE



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة

ويعود سبب الاندماج إلى اشتداد المنافسة التي يعرفها سوق الاشغال العمومية والطرق، موضوع نشاط شركة الواحة SARL EL WAHA، ماألزمت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في نفس المجال أو القطاع بالقيام بتكتلات واندماجات من أجل بناء مجتمعات كبيرة من شأنها أن تكون لها قوة تنافسية أكبر للسيطرة على حصة أكبر في السوق.

المطلب الثاني: عرض معطيات الحالة التطبيقية

قامت شركة EL WAHA بتاريخ 23 مارس 2020 بشراء كامل اسهم شركة SOTRE ولتحقيق هذا قامت شركة EL WAHA بإصدار 1000 سهم جديد بقيمة اسمية 3.500 دج للسهم الواحد حيث بلغ قيمته السوقية عند تاريخ الاندماج 4.000 دج، كما

دفعت مبلغ 1.000.000 دج بشيك بنكي، كما تحملت مبلغ 20.000 دج مصاريف طباعة وتسجيل الأسهم.

وهذا ما أدى إلى إندماج STROE في الشركة EL WAHA مع زوال الشركة STROE. وقدمت لنا المعلومات المحاسبية والمالية للشركتين من خلال القوائم المالية لكليهما ومن المعطيات المتوفرة في السوق ومن خلال مكاتب خبراء تقييم الأصول حيث يظهر لنا الجدول التالي قائمة ميزانيتي للشركتين إضافة لمعلومات السوق.

الجدول رقم (03): يمثل ميزانيتي للشركتين قبل الإندماج

الوحدة: دج

EURL SOTRE		SARL EL WAHA	البيان
ق السوقية	ق المحاسبية ص		
المبالغ	المبالغ	المبالغ	الأصول
			الأصول غ الجارية
230.000.00	230.000.00	740.000.00	أراضي
1.820.000.00	1.750.000.00	2.500.000.00	مباني
3.520.000.00	3.450.000.00	7.950.000.00	معدات وآلات
1.350.000.00	1.280.000.00	4.800.000.00	معدات نقل
6.920.000.00	6.710.000.00	15.990.000.00	مجموع الأصول غ الجارية
			الأصول الجارية

650.000.00	750.000.00	1.600.000.00	مخزونات
720.000.00	860.000.00	6.600.000.00	الزبائن
960.000.00	960.000.00	2.250.000.00	البنك
120.000.00	120.000.00	350.000.00	الصندوق
2.450.000.00	2.690.000.00	10.800.000.00	مجموع الأصول الجارية
9.370.000.00	9.400.000.00	26.790.000.00	مجموع الأصول
			الخصوم
			الأموال الخاصة
/	4.600.000.00	15.000.000.00	رأس المال
/	200.000.00	1.500.000.00	الاحتياطيات
/		650.000.00	ترحيل من جديد
/	4.800.000.00	17.150.000.00	مجموع الأموال الخاصة
/			الخصوم غ الجارية
850.000.00	850.000.00	2.500.000.00	قروض بنكية
850.000.00	850.000.00	2.500.000.00	مجموع الخصوم غ الجارية
			الخصوم الجارية
1.200.000.00	1.200.000.00	1.700.000.00	الموردون

1.650.000.00	1.650.000.00	3.000.000.00	دائنو التثبيتات
900.000.00	900.000.00	2.440.000.00	حساب جاري الشركاء
3.750.000.00	3.750.000.00	7.140.000.00	مجموع الخصوم الجارية
4.600.000.00	9.400.000.00	26.790.000.00	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية الشركة SARL ELWAHA و EURL

STROE

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال الناتجة عن شهرة موجبة: (القيمة المدفوعة أكبر من صافي أصول)

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات معيار الإبلاغ الدولي IFRS 3

يلزم معيار الإبلاغ الدولي IFRS 3 المنشآت الدامجة بمعالجة عملية تجميع الأعمال وفق طريقة الشراء، حيث يتطلب تطبيق هذه الطريقة ما يلي:

متطلبات الإفصاح:

- ✓ تحديد الطرف الدامج " تعتبر شركة ELWAHA هي الشركة الدامجة.
- ✓ تحديد تاريخ الدمج: وهو تاريخ الشراء الذي قامت فيه ELWAHA بشراء أسهم STROE، و كان ذلك بتاريخ 23 مارس 2020.
- ✓ طريقة الدمج: التجميع عن طريق الامتصاص (الشراء).
- ✓ تكلفة الشراء: المبلغ المقدم لغرض إتمام عملية الدمج.
- ✓ تحديد فارق الاقتناء (الشهرة): وهو الفرق بين تكلفة الشراء المقدمة و صافي أصول الشركة STROE بالقيمة العادلة.

1 - تحديد تكلفة الشراء: وتساوي قيمة المبلغ المقدم لغرض إتمام عملية الدمج، وهو كالتالي:

عدد الأسهم المصدرة لغرض الدمج X القيمة السوقية للسهم + المبلغ المقدم بشيك بنكي

$$\text{تكلفة الشراء} = 4.000 \times 1000 \text{ دج} = 4.000.000 \text{ دج} \leftarrow \text{أسهم مصدرة}$$

$$+ 1.000.000 \text{ دج شيك بنكي}$$

$$= 5.000.000 \text{ دج}$$

تكلفة الشراء تساوي: 5.000.000 دج

2 - تحديد القيمة العادلة لصافي أصول شركة STROE:

القيمة العادلة لصافي الأصول = مجموع الأصول العادلة - مجموع الخصوم الجارية وغير الجارية بالقيمة العادلة

$$= 4.600.000 - 9.370.000 = 4.770.000 \text{ دج}$$

3 - تحديد فارق الاقتناء (الشهرة) = المبلغ المقدم لغرض الاندماج (ت الشراء) - القيمة العادلة لصافي الأصول

$$= 4.770.000 - 5.000.000 = 230.000 \text{ دج}$$

الشهرة تساوي: 230.000 دج

4 - التسجيل المحاسبي الخاص بالشراء في دفاتر EL WAHA

5.000.000	من.ح. / الاستثمار في الشركة المندمجة
3.500.000	إلى.ح./ رأسمال=(3500X 100)
500.000	إلى.ح. / رأس مال إضافي =(4000 -
1.000.000	100 X (3500
	إلى.ح. / البنك
	شراء 100% من أسهم STROE
20.000	من.ح. / رأس مال إضافي
20.000	إلى.ح. / البنك
	تسديد مصاريف طباعة وتسجيل الأسهم
230.000	من.ح./ فارق الاقتناء (Good will)
230.000	من.ح./ الأراضي
1.820.000	من.ح./ المباني
3.520.000	من.ح./ معدات وآلات
1.350.000	من.ح./ معدات نقل
650.000	من.ح./ المخزونات
720.000	من.ح./ الزبائن
960.000	من.ح./ البنك
120.000	من.ح./ الصندوق
5.000.000	إلى.ح./الاستثمار في الشركة المندمجة
850.000	إلى.ح./ قروض بنكية
1.200.000	إلى.ح./الموردون
1.650.000	إلى.ح./دائنو التثبيتات
900.000	إلى.ح./ حساب جاري للشركاء قيد انتقال أصول والتزامات الشركة STROE

5- إعداد الميزانية للشركة الدامجة ELWAHASARL بعد الدمج مباشرة

الجدول رقم (04) يوضح ميزانية الشركة الدامجة SARL ELWAHA

الوحدة: دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول غ الجارية
18.500.000.00	رأس المال	230.000.00	الشهرة Good Will
480.000.00	علاوات الاصدار	970.000.00	أراضي
1.500.000.00	الاحتياطيات	4.320.000.00	مباني
650.000.00	ترحيل من جديد	11.470.000.00	معدات وآلات
21.130.000.00	مجموع الأموال الخاصة	6.150.000.00	معدات نقل
	الخصوم غ الجارية	23.140.000.00	مجموع الأصول غ الجارية
3.350.000.00	قروض بنكية		الأصول الجارية
3.350.000.00	مجموع الخصوم غ الجارية	2.250.000.00	مخزونات
	الخصوم الجارية	7.320.000.00	الزبائن

2.900.000.00	الموردون	2.190.000.00	البنك
4.650.000.00	دائنو التثبيتات	470.000.00	الصندوق
3.340.000.00	حساب للشركاء جاري		
10.890.000.00	مجموع الخصوم الجارية	12.230.000.00	مجموع الأصول الجارية
35.370.000.00	مجموع الخصوم	35.370.000.00	مجموع الأصول

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية الشركة ومتطلبات المعيار الدولي للإبلاغ 3 IFRS

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي

SCF

في هذه الحالة التي تنتج عنها شهرة موجبة أي وجود فارق اقتناء موجب بمبلغ 230.000 دج، فإن النظام المحاسبي المالي يعالج محاسبيا هذا الفارق بنفس أسلوب معيار الإبلاغ الدولي 3 IFRS، ولكن الاختلاف يكمن في كيفية حساب وإيجاد مبلغ فارق الاقتناء وذلك عن طريق تحديد فارق الإدماج الأول ثم فارق التقييم وبعدها فارق الاقتناء.

تحديد فارق الاقتناء حسب النظام المحاسبي المالي SCF

1 - تكلفة الشراء: هي نفسها 5.000.000 دج

2 - الحصة المشتراة من رؤوس أموال (100%) من شركة STROE وتضم كل

من رأس المال والاحتياطيات.

$$4.800.000 = 200.000 + 4.600.000 \text{ دج}$$

3- تحديد فارق الادمج الأول: والذي يعبر عن الفرق بين تكلفة الشراء والحصة المشتركة

من رؤوس الأموال ويساوي

$$200.000 \text{ دج} = 4.800.000 - 5.000.000$$

4- تحديد فارق التقييم والنتاج عن طريق الفرق بين القيمة السوقية لبعض الأصول المعاد

تقييمها والقيمة الدفترية لها بتاريخ الدمج.

الجدول التالي يوضح فوارق التقييم بالقيمة السوقية

الجدول رقم (05): فوارق التقييم بالقيمة السوقية

الوحدة: دج

الفارق	القيمة السوقية	ق المحاسبة الصافية	البيان
00.00	230.000	230.000	الأراضي
70.000	1820.000	1.750.000	مباني
70.000	3.520.000	3.450.000	معدات وآلات
70.000	1.350.000	1.280.000	معدات نقل
- 100.000	650.000	750.000	المخزونات
- 140.000	720.000	860.000	الزبائن
- 30.000	8.290.000	8.320.000	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية وملاحق STROEEURL ومعلومات

خبراء التقييم

من خلال حسب فارق الادمج الاول وفارق التقييم نجد فارق الاقتناء حسب النظام

$$\text{المالي المحاسبي يساوي} = 200.000 - (-30.000) = 230.000 \text{ دج}$$

وهو نفس فارق الاقتناء المستخرج عن طريق IFRS 3 إلا أن طريقة الحساب تختلف، وكما أشرنا أنه في حالة الشهرة الموجبة فإن التسجيل المحاسبي لعملية الدمج حسب SCF في دفاتر ELWAHA هو نفسه التسجيل المحاسبي وفق IFRS 3. كما تجدر الإشارة أن التقييم اللاحق لفارق الاقتناء (الشهرة الموجبة) في الدورات القادمة وفق SCF يختلف عن التقييم اللاحق وفق IFRS 3 كون SCF يخضع الشهرة للاهلاك بعد تحديد مدة حياتها. أما المعيار IFRS 3 يمنع اهتلاك الشهرة ويعالجها على أنها أصل خاضع لفحوصات اختبار انخفاض القيمة فقط.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية دمج الأعمال الناتج عن شهرة سالبة:
(القيمة المدفوعة أقل من القيمة السوقية لصافي الأصول)

كما تطرقنا للحالة الأولى لعملية الدمج بشهرة موجبة يلزم المعيار IFRS 3 متطلبات الإفصاح لمراحل الدمج إلا أنه سنقوم بتعديل القيمة المقدمة لغرض إتمام عملية الدمج ونجعلها أقل من القيمة السوقية لصافي الأصول للوصول إلى شهرة (فارق الاقتناء) سالب، إذا نحتفظ بالمعطيات المقدمة لنا من ميزانتي المؤسستين EURL STROE و SARL ELWAHA ونعدل في المبلغ المقدم أو المدفوع لعملية الدمج، حيث قدمت الشركة SARL ELWAHA ما يلي:

إصدار 1000 سهم بقيمة اسمية 3.500 دج للسهم الواحد وبقيمة سوقية 4.000 دج إضافة إلى مبلغ 500.000 دج بشيك بنكي كما تحملت مبلغ 20.000 دج مصاريف طباعة وتسجيل الأسهم.

المطلب الاول: المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات المعيار 3 IFRS:

1- تحديد تكلفة الشراء: عدد الأسهم المصدرة X القيمة السوقية للسهم + المبلغ المقدم

بشيك بنكي

$$4.500.000 = 500.000 + 4.000 \times 1000 = \text{دج}$$

2- تحديد القيمة العادلة لصافي أصول الشركة STROE

= مجموع الأصول بالقيمة العادلة - مجموع الخصوم الجارية وغير الجارية بالقيمة العادلة

$$4.770.000 = 6.400.000 - 9.370.000 = \text{دج}$$

3- تحديد فارق الاقتناء (الشهرة) = المبلغ المقدم لغرض الاندماج (ت. الشراء) -

القيمة العادلة لصافي الأصول

$$270.000 = 4.770.000 - 4.500.000 = \text{دج}$$

4- التسجيل المحاسبي الخاص بالشراء في دفاتر الشركة ELWAHA

4500.000	من.د/ الاستثمار في الشركة المندمجة		
3.500.000	إلى.د/ رأس المال		
500.000	إلى.د/ رأس مال إضافي		
500.000	إلى.د/ البنك		
	شراء 100% من أسهم STROE		
20.000	من.د/ رأس مال إضافي		
20.000	إلى.د/ البنك		
	تسديد مصاريف طباعة وتسجيل الأسهم		
230.000	من.د/ الأراضي		
1.820.000	من.د/ المباني		

	3.520.000	من ح./ معدات وآلات		
	1.350.000	من ح./ معدانتقل		
	650.000	من ح./ المخزونات		
	720.000	من ح./ الزبائن		
	960.000	من ح./ البنك		
	120.000	من ح./ الصندوق		
4.500.000		إلى ح./ الاستثمار في الشركة المندمجة		
850.000		إلى ح./ قروض بنكية		
1.200.000		إلى ح./ الموردون		
1.650.000		إلى ح./ دائن والتثبيبات		
900.000		إلى ح./ حساب جاري للشركاء		
270.000		إلى ح./ فارق الاقتناء (Bad will)		
		قيد انتقال أصول والتزامات الشركة		
		STROE		

5- معالجة المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 3 للشهرة السالبة: (الشراء بأسعار

منخفضة)

	270.000	من ح./ فارق الاقتناء السالب		
		(Bargain Purchases) (Babwill)		
270.000		إلى ح./ نواتج عملياتية		
		الاعتراف بالشهرة السالبة كدخل		

6- إعداد الميزانية للشركة الدامجة SARL ELWAHA بعد الدمج مباشرة

الجدول رقم (06) ميزانية الشركة SARL ELWAHA بعد الدمج

الوحدة: دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الخاصة		غ الأصول الجارية
18.500.000.00	رأس المال		
480.000.00	علاوات الاصدار	970.000.00	أراضي
1.500.000.00	الاحتياطيات	4.320.000.00	مباني
650.000.00	ترحيل من جديد	11.470.000.00	معدات وآلات
270.000.00	نتيجة الدورة (إيراد محقق عن عملية الدمج)		
21.400.000.00	مجموع الأموال الخاصة	6.150.000.00	معدات نقل
	الخصوم غ الجارية	22.910.000.00	مجموع الأصول غ الجارية
3.350.000.00	قروض بنكية		الأصول الجارية

3.350.000.00	مجموع الخصوم غ الجارية	2.250.000.00	مخزونات
	الخصوم الجارية	7.320.000.00	الزبائن
2.900.000.00	الموردون	2.690.000.00	البنك
4.650.000.00	دائنو التثبيتات	470.000.00	الصندوق
3.340.000.00	حساب جاري للشركاء		
10.890.000.00	مجموع الخصوم الجارية	12.730.000.00	مجموع الأصول الجارية
35.640.000.00	مجموع الخصوم	35.640.000.00	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية وملاحق SARL ELWAHA

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية الدمج وفق متطلبات النظام المحاسبي والمالي

SCF

1 - تحديد فارق الاقتناء حسب SCF

$$\text{تكلفة الشراء} = 4.000 \times 1000 + 500.000 = 4.500.000 \text{ دج}$$

2 - الحصة المشتراة من رؤوس الأموال (100%) من شركة STROEEURL

$$= 4.600.000 + 200.000 = 4.800.000 \text{ دج}$$

3 - تحديد فارق الادمج الأول = تكلفة الشراء - الحصة المشتراة من رؤوس الأموال

$$= 4.800.000 - 4.500.000 = 300.000 \text{ دج}$$

4- تحديد فارق التقييم والنتائج عن الفارق بين القيمة السوقية لبعض عناصر الأصول

المعاد تقييمها والقيمة الدفترية لها بتاريخ الدمج

الجدول التالي يوضح فوارق التقييم:

الجدول رقم (07): فوارق التقييم بالقيمة السوقية

الفارق	ق المحاسبية الصافية	ق السوقية	البيان
00.00	230.000	230.000	الأراضي
70.000	1.570.000	1.820.000	المباني
70.000	3.450.000	3.520.000	معدات وآلات
70.000	1.280.000	1350000	معدات نقل
- 100.000	750.000	650.000	المخزونات
- 140.000	860.000	720.000	الزبائن
- 30.000	8.320.000	8.290.000	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية وملاحق STROEEURL ومعلومات خبراء التقييم

من خلال حساب فارق الإدماج الأول وفارق التقييم لبعض عناصر الأصول نجد أن

فارق الاقتناء حسب النظام المالي والمحاسبي SCF يساوي

$$(-300.000) - (-30.000) = -270.000 \text{ دج}$$

وهو نفس الفارق (فارق الاقتناء) المستخرج عن طريق IFRS 3 إلا أن طريقة حسابه

تختلف.

5-التسجيل المحاسبي الخاص بالشراء في دفاتر ELWAHA

	4.500.000	د/الشركاء عمليات على رأس المال		456
3.500.000		د/رأس المال	101	
500.000		د/ علاوة الاصدار	103	
500.000		د/البنك	512	
		شراء 100% من أسهم STROE		
	20.000	د/ علاوة الاصدار		103
20.000		د/ البنك	512	
		تسديد مصاريف طباعة وتسجيل الأسهم		

6 - معالجة النظام المحاسبي والمالي SCF للشهرة السالبة:

ينص النظام المحاسبي والمالي على تخفيض الشهرة السالبة من عناصر الأصول غير الجارية المعاد تقييمها، ويكون توزيع الشهرة بتخفيضها بالتناسب بين عناصر الأصول غير الجارية كالتالي:

$$\text{مقدار ما تخفض به الأراضي} = \frac{230.000 \times 270.000}{6.920.000} = 8.974 \text{ دج}$$

$$\text{مقدار ما تخفض به المباني} = \frac{1.820.000 \times 270.000}{6.920.000} = 71.012 \text{ دج}$$

$$\text{مقدار ما تخفض به معدات وآلات} = \frac{3.520.000 \times 270.000}{6.920.000} = 137.341 \text{ دج}$$

$$\text{مقدار ما تخفض به معدات نقل} = \frac{1.350.000 \times 270.000}{6.920.000} = 52.673 \text{ دج}$$

بعد تخفيض قيمة الشهرة السالبة على كل من عناصر الأصول ستظهر هذه الأخيرة

بالتالي:

$$\text{صافي القيمة العادلة للأراضي} = 230.000 - 8.974 = 221.026$$

$$\text{صافي القيمة العادلة للمباني} = 1.820.000 - 71.012 = 1.748.988$$

$$\text{صافي القيمة العادلة لمعدات وآلات} = 3.520.000 - 137.341 = 3.382.659$$

$$\text{صافي القيمة العادلة لمعدات نقل} = 1.350.000 - 52.673 = 1.297.327$$

ويكون القيد التالي لترصيد حساب 207 شهرة المحل بالقيمة السالبة إلى عناصر الأصول

غيرالجارية

	270.000	من ح. / شهرة المحل السالبة	207
8.974		إلى ح. / الأراضي	211
71.012		إلى ح. / المباني	213
137.341		إلى ح. / معدات وآلات	215
52.673		إلى ح. / معدات نقل	218
		تخفيض مقدار الشهرة السالبة من عناصر الأصول وترصيد حساب 207	
	221.026	من ح. / الاراضي	211
	1.748.988	من ح. / المباني	213
	3.382.653	من ح. / معدات وآلات	215
	1.297.327	من ح. / معدات نقل	218
	650.000	من ح. / المخزونات	300
	720.000	من ح. / الزبائن	411
	960.000	من ح. / البنك	512

	120.000	من ح./ الصندوق	530
4.500.000		إلى ح./ الشركاء. عمليات على رأس المال	456
850.000		إلى ح./ قروض بنكية	164
1.200.000		إلى ح./ الموردون	401
1.650.000		إلى ح./ دائنوا التثبيتات	404
900.000		إلى ح./ حساب جاري الشركاء	455
		قيد انتقال أصول والتزامات الشركة STROE	

7 - اعداد الميزانية للشركة الدامجة SARL ELWAHA بعد عملية الدمج مباشرة

الجدول رقم (08): ميزانية الشركة الدامجة SARL ELWAHA بعد عملية الدمج

الوحدة: دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول غ الجارية
18.500.000.00	رأس المال		
480.000.00	علاوات الاصدار	961.026.00	أراضي
1.500.000.00	الاحتياطات	4.248.988.00	مباني
650.000.00	ترحيل من جديد	11.332.659.00	معدات وآلات
21.130.000.00	مجموع الأموال الخاصة	6.097.327.00	معدات نقل
	الخصوم غ الجارية	22.640.000.00	مجموع الأصول غ الجارية

3.350.000.00	قروض بنكية		الأصول الجارية
3.350.000.00	مجموع الخصوم الجارية	2.250.000.00	مخزونات
	الخصوم الجارية	7.320.000.00	الزبائن
2.900.000.00	الموردون	2.690.000.00	البنك
4.650.000.00	دائنو التثبيتات	470.000.00	الصندوق
3.340.000.00	حساب جاري للشركاء		
10.890.000.00	مجموع الخصوم الجارية	12.730.000.00	مجموع الأصول الجارية
35.370.000.00	مجموع الخصوم	35.370.000.00	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية وملاحق SARL ELWAHA

المبحث الرابع: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و معيار الإبلاغ المالي

المطلب الأول: المقارنة في حالة الشهرة الموجبة

يعالج النظام المالي المحاسبي SCF بنفس أسلوب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 3 في حالة الاندماج بشهرة موجبة، إلا أنه يحدد فارق الاقتناء بأسلوب مغاير وذلك عن طريق تحديد فارق الاندماج الأول ثم فارق التقييم وبعدها يحدد فارق الاقتناء.

كذلك بالنسبة للتسجيلات المحاسبية لعملية انتقال أصول والتزامات الشركة المدمجة تتم بنفس الخطوات في كل من معيار الإبلاغ الدولي IFRS 3، والنظام المالي محاسبي .SCF

إن معالجة النظام المحاسبي المالي SCF لعملية دمج الأعمال تحتاج لمزيد من التفسيرات والايضاحات.

لم يحدد النظام المحاسبي المالي SCF كيفية معالجة التكاليف المتعلقة بالتملك (الاندماج) مثل: أتعاب المحاسبين والسماسة، وتكاليف إعادة تقييم الأصول وغيرها من المصاريف التي تتكبدها المنشأة الدامجة في عملية الدمج. أما المعيار الإبلاغ الدولي IFRS 3 فقد كان صريح في هذا الأمر حيث يعتبرها أعباء تحمل على الدورة التي وقعت فيها عملية الدمج.

كما أن النظام المحاسبي المالي SCF لم يذكر بنص صريح طريقة المعالجة اللاحقة لفارق الاقتناء الموجبة (Good will) إلا أن إدراجه في مدونة الحسابات الحساب: 2807 اهتلاك فارق الاقتناء. من خلال القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 يدل على أن النظام المحاسبي المالي SCF يسمح بإخضاع هذا الفارق للاهتلاك، وهذا عكس ما جاء به معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 3 الذي يمنع اهتلاك فارق الاقتناء (Good will) ويعالجه على أنه أصل خاضع لفحوصات واختبارات تدني القيمة فقط..

إن مصطلح ومفهوم فارق الادمج الأول الذي جاء به النظام المحاسبي المالي SCF والذي يتركب من عنصرين يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة، لم تعتمد المعايير المحاسبية الدولية IAS ولا معايير الإبلاغ المالي IFRS، وإنما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF.

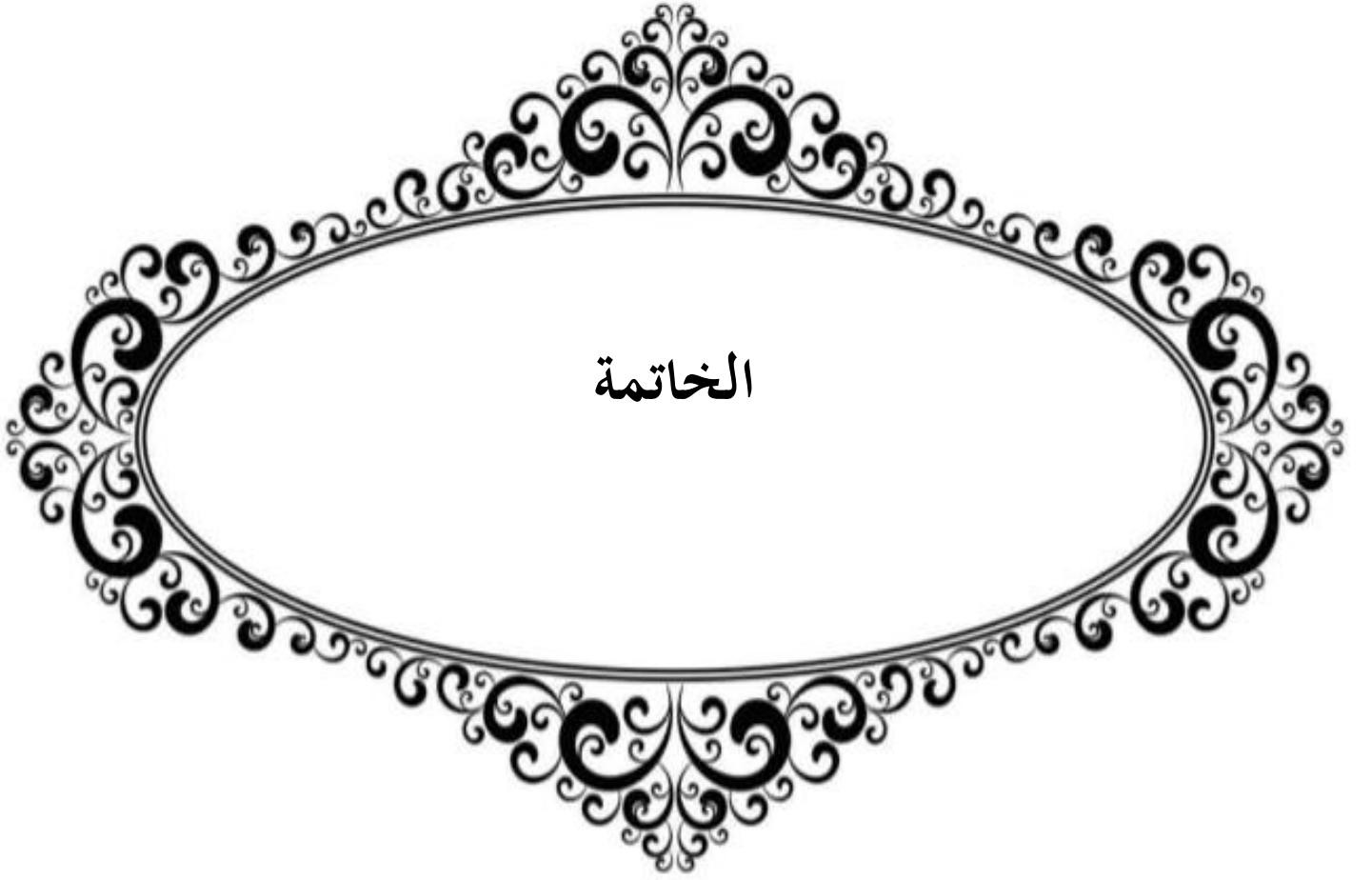
من خلال مفهوم فارق الاقتناء على أنه عنصر من عناصر فارق الادمج الأول الذي جاء به النظام المحاسبي المالي SCF، نستنتج بطريقة غير مباشرة أن هذا النظام اعتمد المقياس الجزئي فقط لفارق الاقتناء، أما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 3 فقد اعتمد بديلين للمقياس بديل المقياس الجزئي وبديل المقياس الكلي.

المطلب الثاني: المقارنة في حالة الشهرة السالبة:

أما التباين بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 3 فيظهر في حالة الاندماج بشهرة سالبة فقد عرفها معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 بعملية الشراء بأسعار منخفضة BargainPurchases والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل حسب IFRS 3 وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للأصول والالتزامات المملوكة وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراة والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة عليها، وقد يحدث الشراء بأسعار منخفضة في دمج الأعمال الذي يعد بيعاً إضطرارياً حيث يكون البائع فيه مكرهاً على القيام بالبيع، أو قد تتسبب استثناءات الاعتراف والقياس لبنود محددة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى الاعتراف بربح من الشراء بأسعار منخفضة.

أما النظام المحاسبي المالي SCF فيسمح بإظهار فارق الاقتناء السالب (الشهرة السالبة) في الميزانية ضمن الأصول المالية غير الجارية، " في شكل تخفيض للأصل إذا كان الفارق سلبياً"، وهذا هو جوهر الدراسة وما يميزها عن باقي الدراسات السابقة فقد قمنا بمعالجة الشهرة السالبة حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي SCF، بحيث يتم تخفيض قيمة الفارق السالب من الأصول غير الجارية بالتناسب فيما بينها.

وقد رأينا في دراسة الحالة العملية كيفية وطريقة تخفيض مقدار الفارق السالب الناتج عن الدمج وذلك بالتناسب بين عناصر الأصول غير الجارية، حيث ينفرد ويتميز النظام المحاسبي المالي SCF بهذا الطريقة وهذه المعالجة لفارق الاقتناء السالب.



الخاتمة

الخاتمة العامة:

بعد أن تم الوقوف على طرق الاندماج وأساليب الدمج لكل من IFRS 3 و SCF، واستعراضنا لجميع مراحل عملية الدمج بالشهرة الموجبة والسالبة وكيفية معالجتها محاسبيا حسب ما نص عليه IFRS 3 ومع ما جاء به SCF، استنتجنا واستخلصنا أن هناك توافقا جزئيا في المعالجتين مع وجود اختلافات جوهرية.

إن النظام المحاسبي المالي SCF المطبق في الجزائر بداية 2010 كان مبنيا على المعايير المحاسبية الدولية التي كانت معتمدة إلى غاية 2004، غير أن هذه المعايير عرفت تطورا وإصدارات جديدة وإلغاء لبعضها، من شأنها أن ترفع من مستوى شفافية ومصداقية التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، أما SCF فلم يعرف منذ إصداره سنة 2010 إلى يومنا هذا أي تحيين أو تحديث من شأنه أن يواكب هذه التطورات التي عرفتها المعايير المحاسبية الدولية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الاولى: والتي تنص على انه: "ان فارق الاقتناء ليس بالضرورة ان يكون دائما سالب، ليست صحيحة اي ان فارق الاقتناء ليس بالضرورة ان يكون دائما سالب، ففارق الاقتناء يمكن ان يكون موجب يخضع للاهلاك حسب SCF ويعتبرهاصل غير ملموس اي يسجل قسط الاهلاك في الحساب/2807 او يكون سالب فيحسب بالتناسب مع الاصول الغير جاريه.

ü بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تنص على المعالجة المحاسبية لفارق التقييم تتم كمعالجة اقساط الاهلاك في الحالتين، ليست صحيحة في حالة الفارق الموجب والفارق السالب. ان فارق الاقتناء يعالجه SCF علي مرحلتين حيث يقوم بتحديد فارق الادماج الاول، ثم حساب فارق التقييم، ويكون فارق الاقتناء من خلال حساب الفرق بين فارق الادماج الاول و فارق التقييم.

ن بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي التي تنص على " بما أن SCF اعتمد المرجع الدولي IAS-IFRS في إعدادة، وبالتالي فهو يحقق التوافق معه من حيث المعالجة المحاسبية تكن هناك اختلافات من حيث تسمية المصطلحات والبند يعود سبب هذا الاختلاف إلى المرجعية الفرنكوفونية للنظام المحاسبي الجزائري"، إذا فهي فرضية خاطئة، حيث من خلال الملاحظات المسجلة في الفصل الثالث وجدنا اختلافات بين SCF و IFRS 3 تجعل التوافق بينهما جزئيا فقط، مثل الاختلاف في المعالجة اللاحقة لتاريخ الاعتراف بفارق الاقتناء

نتائج الدراسة:

ن لم يحدد النظام المحاسبي المالي SCF كيفية معالجة التكاليف المتعلقة بالتملك مثل أتعاب الخبراء والسماسة الذين إستعانتم بخبراتهم في عملية الاندماج عكس معيار الإبلاغ المالي IFRS3 الذي يدرجها أعباء تحمل على الدورة المالية التي تمت فيها عملية الاندماج ن يسمح النظام المحاسبي المالي SCF بإخضاع فارق الإقتناء الموجب Goodwill إلى الإهلاك بعكس ما نص عليه معيار الإبلاغ المالي IFRS3 الذي يمنع إهلاكه ويعالجه على انه اصل يخضع لفحوصات واختبار تدني القيمة فقط

ن ان مصطلح ومفهوم فارق الادماج الأول الذي جاء به النظام المحاسبي المالي SCF لم يعتمد معيار الإبلاغ المالي IFRS.

ن اعتمد النظام المحاسبي المالي SCF القياس الجزئي فقط لفارق الاقتناء، اما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 فقد اعتمد بديلين بديل "القياس الجزئي" وبديل "القياس الكلي". نسمح النظام المحاسبي المالي بإظهار: "فارق الاقتناء السالب" في الميزانية أما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 فإنه يمنع ادراج فارق الحيازة السالب في الميزانية بل يعترف به كإيراد محقق عن عملية الاقتناء وفي تاريخ الاقتناء.

التوصيات والاقتراحات:

ن لا بد من القيام بعملية تحيين SCF من أجل التماشي مع المستجدات التي تفرضها البيئة المالية والتجارية شأنه شأن معايير الابلاغ المالي التي تعرف دائما تحديثات جديدة. ن تفعيل مشروع المعايير المحاسبية الجزائرية، وتأسيس هيئة على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة تشرف على إعداد وتحيين هذه العناصر. ن من الضروري إصدار تفسيرات خاصة بالمعالجة التي اعتمدها SCF لعملية الاندماج كونها تتصف بالغموض خاصة فيما يتعلق بمصاريف التملك. ن التسهيل في عملية الاندماج وجعلها اكثر مرونة ورفع التعقيدات عليها حتي تكون بديلا لمصدر من مصادر التمويل.

آفاق البحث:

إن اعتماد الجزائر للنظام المالي المحاسبي SCF وتبنيها للمعايير الدولية المحاسبية IFRS و IAS يمكن ويلزم من القيام بعدة دراسات ومقارنات بين النظام المالي المحاسبي SCF ككل وجميع معايير الابلاغ المالي تكون موضوع مذكرات وبحوث مستقبلية على غرار موضوع توحيد الأعمال، أو الادوات المالية، أو الأصول المحتفظ بها لغرض البيع وغيرها من المواضيع التي ترقى وتكون محل دراسة مستقبلية، ولكننا فضلنا واخترنا أن تكون هذه الدراسة مقارنة جزئية أي مع معيار محاسبي واحد على أن تكون المقارنة الكلية محل دراسات قادمة.



قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- 1 - الاء مصطفى الاسعدي، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الاعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013.
- 2 - بشرى المشهداني، تقويم التطبيقات المحاسبية لاندماج العمال وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3، 2019، جامعة بغداد.
- 3 - الجريدة الرسمية، قرار 26 يوليو 2008، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، العدد 19 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.
- 4 - جمعة حميدات خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين عمان 2019.
- 5 - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، IFRS/IAS، ط1، اثرء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
- 6 - خليل عراد أبو عيش، المحاسبة المتقدمة، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 7 - رشيد عريوة، طرق وأساليب الإندماء الشركات دراسة مالية ومحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الحاجلخضر، باتنة.
- 8 - شنايت بلال وحبيش علي، تجميع الأعمال بين SCF و IFRS3، دراسة بحثية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، السنة 2021.
- 9 - ضيف روفية، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماء، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.
- 10 - طارق عبد العال حماد، اندماء وخصخصة البنوك ن القاهرة، الدار الجامعية، 1999.

- 11- القانون التجاري، القسم الرابع، الادمج والانفصال، الفقرة الأولى أحكام عامة، الفقرة الثانية أحكام خاصة بالشركات المساهمة.
- 12- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون المالية التكميلي سنة 2020.
- 13- لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية : دروس وتطبيقات محلولة، الصفحات الورقاء، الجزائر 2016.
- 14- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 26/17، 2021.
- 15- محمد ابو نصار، المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي الجوانب النظرية الاردن، 2016.
- 16- محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، المحاسبة المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 17- معتصم محمد الدياس، أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية ن العدد 2، يونيو 2012.
- 18- نجلاء فتح الرحمان أحمد القاضي، الاندماج المصرفي في البلدان العربية، مجلة العلوم الادارية، العدد الأول، جوان 2017.

19- Faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=84404 ،consulté

le2014/04/27 ،pm :18:30.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ